الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربيع الثاني| 2026

الإمارات ... بيئة ريادية عالمية

تقرير خاص

تصدرت المركز الأول في 8 مؤشرات ضمن التقرير

الإمارات الأولى عالمياً للعام الخامس على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2026/2025

- **الإمارات الأولى ضمن فئة الاقتصادات مرتفعة الدخل في مؤشرات مهمة كالبنية التحتية والسياسات الحكومية.**
- **صُنفت الإمارات ضمن أفضل 5 دول عالمياً من حيث قدرة شركاتها الناشئة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.**

حافظت دولة الإمارات على ريادتها العالمية في بيئة ريادة الأعمال، حيث حلت في المرتبة الأولى عالمياً للعام الخامس على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor - GEM لعام 2025/2026، متفوقةً على العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومؤكدةً مكانتها كأفضل بيئة لبدء وممارسة الأعمال التجارية الجديدة على مستوى العالم.

وجاءت الدولة في المرتبة الأولى ضمن الاقتصادات مرتفعة الدخل في 8 مؤشرات في التقرير، شملت: البنية التحتية المادية، والسياسات الحكومية من حيث الدعم والملاءمة، والسياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والبيروقراطية، وبرامج ريادة الأعمال الحكومية، ونقل البحث والتطوير، وسهولة الدخول من حيث ديناميكيات السوق، وسهولة الدخول من حيث الأعباء واللوائح التنظيمية، والتعليم الريادي.

كما جاءت الإمارات في المرتبة الثانية عالمياً في مؤشري التمويل الريادي وسهولة الوصول إلى التمويل الريادي. وتُعد من بين 4 دول فقط نجحت في تحقيق أو تجاوز مستوى "الكفاية" في جميع شروط إطار ريادة الأعمال الخاص بالمؤشر. وسجلت الدولة أداءً متقدماً على المستوى العالمي في جودة البيئة الريادية، محققةً 7.0 نقاط في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI) لعام 2025، لتظل البيئة الريادية في الدولة من الأفضل عالمياً.

تقرير خاص

وجاءت الإمارات من بين 6 دول فقط يُجمِع روادُ أعمالها على الأهمية القصوى للذكاء الاصطناعي في السنوات الثلاث القادمة. كما حصلت، مع ثلاث دول أخرى، على تقييم "ممتاز" في كلٍّ من مؤشر أولويات الاستدامة والوعي بالذكاء الاصطناعي.

وحققت الإمارات أداءً متميزاً في مؤشر "الوصول الدولي"، حيث صُنفت ضمن أفضل 5 دول من حيث قدرة شركاتها الناشئة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، مدفوعةً ببنية تحتية ولوجستية وصفها التقرير بأنها متميزة وتربط رائد الأعمال المحلي بالمستهلك العالمي.

وشهدت الدولة مستوىً متقدماً في النشاط الريادي، حيث يتجاوز عدد البالغين الذين يبدؤون أعمالاً جديدة ١ من كل 5 بالغين (أكثر من 20%). وسجلت نسبة النشاط الريادي في مراحله المبكرة (TEA) مستويات مرتفعة بلغت 19.2%.

وجاءت الدولة ضمن أفضل 5 دول في مؤشر تعليم ريادة الأعمال في المدارس، مع تركيز واضح على تنمية مهارات التفكير الإبداعي، وحل المشكلات، وتقييم المخاطر، وتمييز الفرص لدى الطلبة.

تنفيذ 420 جولة تفتيشية وزيارة ميدانية بدأ تنفيذها خلال شهر رمضان المبارك، بهدف حماية المستهلك ورصد أي ممارسات تستغل الأوضاع الراهنة لرفع أسعار السلع والخدمات بصورةٍ غير مبررة، واتخاذ الإجراءات الرادعة تجاه المخالفين.

وسلّطت الوزارة الضوء على نجاح الدولة في التعامل باستباقية وجاهزية عالية مع الأزمات السابقة، الإقليمية منها والدولية، مؤكدةً أنها تواصل العمل مع الجهات الحكومية المعنية على ضمان سلامة وأمن السياح وزوار الدولة وتقديم الدعم اللوجستي لهم، بالتعاون مع منظومة القطاع السياحي في الدولة والتي تضم 1260 فندقاً وأكثر من 40 ألف شركة.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي تلقي بظلالها على المنطقة والعالم، تمضي دولة الإمارات بثبات في نهجها القائم على ضمان أمن وسلامة ورفاه مواطنيها وكل من يعتبر أرضها وطناً، وتعزيز استقرار الأسواق وسلاسل الإمداد وترسيخ الأمن الغذائي كأولوية، مستندةً في ذلك إلى رؤيتها الاستباقية وسجلها المتميز في إدارة الأزمات والتعافي السريع من تداعياتها.

49.21 مليار درهم إجمالي الإيرادات الفندقية في الدولة خلال عام 2025 بنمو 9.7%

مجلس الإمارات للسياحة يناقش خطط عمل جديدة لتعزيز نمو القطاع السياحي في الدولة خلال الفترة المقبلة

بن طوق: الإمارات تمكنت من ترسيخ مكانتها كنموذج عالمي رائد ومرن في تنمية القطاع السياحي.. ونسبة الإشغال الفندقي في الدولة وصلت إلى 79.3% خلال عام 2025

- بلغ عدد نزلاء المنشآت الفندقية في الدولة نحو 32.34 مليون نزيل وهو أعلى رقم يتم تسجيله خلال عام واحد في تاريخ السياحة الإماراتية وبنسبة نمو بلغت نحو 5.2%

- المجلس يطلع على الجهود الوطنية لتعزيز سلامة الزوار وضمان سلاسة تجربتهم إلى جانب توفير حلول إقامة متنوعة وخدمات دعم لوجستي متكاملة

أكد معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، أن دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة تمكنت من ترسيخ مكانتها كنموذج عالمي رائد ومرن في إدارة وتنمية القطاع السياحي، من خلال تقديم تجربة استثنائية تقوم على الاستباقية والجاهزية العالية والاستجابة السريعة في التعامل مع مختلف الأزمات، حيث أثبتت الإمارات قدرتها على حماية مكتسبات السياحة الوطنية واستدامة هذا القطاع الحيوي وتعزيز تنافسيته.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني لعام 2026 لمجلس الإمارات للسياحة في رأس الخيمة برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري، وبعضوية رؤساء ومديري عموم الهيئات السياحية المحلية، حيث ناقش المجلس خطط عمل جديدة تستهدف تسريع وتيرة تعافي القطاع السياحي وتعزيز نموه واستدامته في دولة الإمارات خلال الفترة المقبلة، وذلك في ظل الظروف الإقليمية الراهنة وتأثيرها على حركة السفر والسياحة.

وقال معالي بن طوق: "سجل القطاع السياحي في الدولة أداءً قوياً خلال عام 2025، حيث بلغ عدد نزلاء المنشآت الفندقية نحو 32.34 مليون نزيل، وهو أعلى رقم يتم تسجيله خلال عام واحد في تاريخ السياحة الإماراتية، مقارنةً بـ 30.75 مليون نزيل في عام 2024، وبنسبة نمو بلغت نحو 5.2%. كما تجاوز عدد ليالي الإقامة 110.62 مليون ليلة مقابل 104.45 مليون ليلة في العام السابق، بنسبة نمو تقارب 5.9%".

وتابع معاليه: "ارتفعت إيرادات الفنادق في الأسواق الإماراتية بنسبة 9.7% لتصل إلى نحو 49.21 مليار درهم خلال العام الماضي، مقارنةً مع عام 2024، وبنسبة إشغال فندقي بلغت 79.3%، فيما بلغ عدد الغرف الفندقية 217 ألف غرفة بنهاية عام 2025"، مشيراً معاليه إلى أن هذه المؤشرات الإيجابية تعكس أهمية هذا القطاع الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانته التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي، كما تمثل حافزاً قوياً لمواصلة الجهود الوطنية لتعزيز نمو القطاع السياحي واستدامته في ظل الظروف الراهنة.

واطّلع المجلس على الجهود التي بذلتها وزارة الاقتصاد والسياحة ودوائر التنمية السياحية المحلية، والتي أسهمت في تعزيز سلامة الزوار وضمان سلاسة تجربتهم في الدولة، إلى جانب توفير حلول إقامة متنوعة وخدمات دعم لوجستي متكاملة. كما شملت الجهود تعزيز التنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات المعنية بما يكفل الاستجابة السريعة والفعّالة لأي متغيرات طارئة قد يشهدها القطاع السياحي.

واختتم المجلس اجتماعه بالتأكيد على أهمية تعزيز العمل المشترك والتنسيق المستمر مع مختلف الجهات الاتحادية والمحلية المعنية، بما يضمن تكامل الأدوار وتوحيد الرؤى في التعامل مع مختلف التحديات، وبما يعزز من كفاءة الاستجابة الوطنية ويدعم استمرارية تطوير القطاع السياحي وترسيخ جاهزيته لمختلف المتغيرات.

معالي عبد اللّه بن طوق يجري جولة في سوق الذهب لمتابعة امتثال التجار لسياسات وتشريعات مواجهة غسل الأموال في الدولة

›› عبدالله بن طوق: الإمارات قطعت أشواطاً واسعة في تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية لتجارة وبيع الذهب.

• الدولة أطلقت حزمة من المبادرات التنظيمية لقطاع الذهب شملت تدشين سياسة اتحادية شاملة وإطلاق "معيار الإمارات للتسليم الجيد للذهب" وإصدار سياسة ولوائح العناية الواجبة للتوريد المسؤول للذهب

• عقد اجتماع مع "مجموعة دبي للمجوهرات" وعدد من الشركات العاملة في القطاع لبحث تعزيز التعاون المشترك في دعم الامتثال للتشريعات والسياسات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال

• الاستماع إلى آراء وملاحظات عدد من التجار في السوق حول مستويات الامتثال والتطبيق العملي للتشريعات والسياسات ذات الصلة

• وزارة الاقتصاد والسياحة حرصت على تقديم الدعم الفني اللازم للمنشآت والشركات العاملة في تجارة الذهب والأحجار الكريمة عبر تدريب المسؤولين المعنيين على فهم تطبيق السياسات والتشريعات المعنية

• قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الدولة يضم 6213 شركة إلى جانب 53 مصفاة ذهب مرخصة بما يعكس حجم هذا القطاع ومكانته المتنامية

أجرى معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، جولة ميدانية موسعة في سوق الذهب بدبي، بهدف الاطلاع على مستوى التزام التجار بتطبيق التشريعات والسياسات المنظمة لقطاع الذهب، ولا سيما التشريعات الخاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، حيث يندرج هذا القطاع ضمن قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تشرف عليها الوزارة، والتأكد من تحقيق أعلى درجات الامتثال في مختلف ممارسات السوق.

وفي هذا السياق، أكد معالي عبدالله بن طوق المري، أن دولة الإمارات، بدعم وتوجيهات من القيادة الرشيدة، قطعت أشواطاً واسعة في تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية لتجارة وبيع الذهب، بما يتماشى مع تقييم المخاطر الوطني لقطاع الذهب، والمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي "فاتف"، وبما أسهم في تعزيز السمعة الإيجابية المرموقة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني عالمياً.

وأشار معاليه إلى أنه تم تنفيذ حزمة من المبادرات التنظيمية المتقدمة، شملت تدشين سياسة اتحادية شاملة لقطاع الذهب، وإطلاق "معيار الإمارات للتسليم الجيد للذهب"، وتأسيس لجنة خاصة بسوق السبائك الإماراتية، إلى جانب بناء قاعدة بيانات للمتداولين من شركات وأفراد، وتطوير منصة اتحادية لتداول الذهب، فضلاً عن إصدار سياسة ولوائح العناية الواجبة للتوريد المسؤول للذهب.

وخلال الجولة، استمع معاليه إلى آراء وملاحظات عدد من التجار حول مستويات الامتثال والتطبيق العملي للتشريعات والسياسات المعنية، إلى جانب أبرز التحديات التشغيلية التي تواجههم في سير الأعمال داخل السوق، وسبل تعزيز كفاءة الإجراءات والارتقاء بمستوى الشفافية والالتزام بالمعايير المعتمدة، بما يسهم في دعم استقرار السوق وتعزيز تنافسيته.

وفي هذا الاتجاه، قال معالي عبدالله بن طوق: "نواصل تكثيف الجهود الوطنية وتوحيد العمل بين مختلف الفرق والجهات المعنية، لمعالجة كافة التحديات التشغيلية التي تواجه التجار، بما يعزز كفاءة ومرونة المنظومة الوطنية، ويدعم استدامة الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة".

إضافة إلى ذلك، عقد معالي عبدالله بن طوق المري اجتماعاً مع عدد من ممثلي "مجموعة دبي للمجوهرات"، وعدد من الشركات الكبرى العاملة في قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في دعم الامتثال للتشريعات والسياسات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال، والاطلاع على وجهات نظر القطاع الخاص بشأن تطوير منظومة العمل في سوق الذهب والمجوهرات.

وقال معاليه خلال الاجتماع: "تواصل دولة الإمارات ترسيخ موقعها كثاني أكبر مركز عالمي لتداول الذهب، حيث تحظى بثقة واحترام واسعين وتنافسية اقتصادية عالية في هذا المجال على مستوى العالم". لافتاً إلى أن قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الدولة يضم اليوم 6213 شركة، إلى جانب 53 مصفاة ذهب مرخصة.

وتُعد دولة الإمارات مركزاً عالمياً محورياً في تداول وتجارة الذهب، حيث بلغ إجمالي قيمة الذهب المتداول عبر أسواق الدولة نحو 683 مليار درهم إماراتي (186 مليار دولار أمريكي) عام 2024، بما يعكس حجم هذا القطاع ومكانته الاقتصادية المتنامية.

وتواصل الدولة اليوم تعزيز مكانتها في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع الذهب والمجوهرات والمعادن الثمينة، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية المتقدمة، وشبكتها اللوجستية الدولية التي تربطها بكافة الأسواق العالمية، ومن خلال تبني سياسات متكاملة وفق أفضل الممارسات لحوكمة وتطوير القطاع، تجمع بين دعم أنشطة التصنيع والتمويل والتكنولوجيا والابتكار المالي المرتبط بالمعادن الثمينة، بما يسهم في ترسيخ مكانتها كملاذ آمن ووجهة موثوقة في هذا المجال على مستوى العالم.

معالي عبدالله بن طوق يجري جولة ميدانية في سوق الخضراوات والفواكه بمدينة العين ويطّلع على مدى توافر السلع واستقرار الأسعار

›› عبدالله بن طوق: نعمل على توفير ممكنات الاستقرار لكافة أسواق الدولة ونتابع بشكل يومي حركة الأسعار والمخزون وكفاءة سلاسل الإمداد لضمان توافر السلع دون انقطاع

• شهدت الزيارة الوقوف على منظومة الرقابة ومتابعة الالتزام بالممارسات التجارية السليمة من مختلف التجار ومحلات البيع وخاصة عدم الرفع غير المبرر للأسعار

• حركة التزويد اليومي في السوق تسير بمعدلات طبيعية ولا تشهد أي نقص في الكميات أو زيادات سعرية غير مبررة مما يعكس كفاءة ومرونة سلاسل توريد السلع الغذائية

• وزارة الاقتصاد والسياحة تؤكد أن عملياتها التفتيشية والرقابية تجري بوتيرة مكثفة.. وأي تجاوزات تؤثر في توافر السلع أو حقوق المستهلك سيتم التصدي لها وإيقاع المخالفات القانونية بحقها

أجرى معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، رئيس اللجنة العليا لحماية المستهلك، جولة ميدانية في **سوق الخضراوات والفواكه بمدينة العين**، للوقوف على توافر السلع الغذائية بأسعار عادلة، ومتابعة مدى الالتزام بالممارسات التجارية السليمة، والاطلاع على كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي، بما يعزز استقرار الأسواق ويضمن تلبية احتياجات المستهلكين في مختلف الظروف.

وجاءت هذه الجولة ضمن سلسلة من الجولات الميدانية التي يجريها معالي وزير الاقتصاد والسياحة لمتابعة أوضاع الأسواق على مستوى الدولة، في إطار الجهود الوطنية لتعزيز المخزون الاستراتيجي وضمان وفرة السلع الأساسية، ولا سيما الغذائية، إلى جانب استمرارية سلاسل التوريد، والوقوف على مدى التزام منافذ البيع بالسياسات والتشريعات المنظمة لحماية المستهلك، والتأكد من شفافية الأسعار واستقرار الأسواق.

وشدّد معالي عبدالله بن طوق المري على أن تأمين الغذاء وحماية حقوق المستهلك في دولة الإمارات يمثلان أولوية وطنية التزاماً بتوجيهات القيادة الرشيدة، مشيراً إلى أن حركة الاستيراد اليومي للسلع الغذائية في السوق تسير بشكل طبيعي مع توافر الكميات في المستودعات وعلى الأرفف، وأنه لا توجد أي مؤشرات على نقص في السلع أو اضطرابات في عملية التزويد، الأمر الذي

يعكس الجاهزية العالية لسلاسل التوريد وكفاءة المخزون الاستراتيجي في مختلف أسواق الدولة. ودعا معاليه المستهلكين إلى الشراء على قدر الحاجة وتجنب التسوق المفرط المؤدي إلى الهدر، بما يسهم في تعزيز استقرار الأسعار والحفاظ على وفرة السلع للجميع.

وأضاف معاليه: "تتمتع دولة الإمارات ببنية تحتية وشبكة لوجستية متقدمة أسهمت في تعزيز حماية سلاسل إمداد السلع الأساسية منذ بداية الظروف الراهنة، لا سيما المواد الغذائية والطبية والصناعية، عبر تفعيل مسارات بديلة وتطوير منظومة المخزون الاستراتيجي، التي أصبحت تشكّل شبكة متكاملة ومرنة قادرة على إعادة توجيه الإمدادات بكفاءة عالية وفي أطر زمنية قياسية".

وشهدت الزيارة الوقوف على سير العمل داخل السوق، بدءاً من استقبال الشحنات مروراً بعمليات الفرز والتوزيع، ووصولاً إلى أنظمة التخزين المبرد التي تسهم في الحفاظ على جودة وسلامة المنتجات وضمان تطبيق اشتراطات السلامة الغذائية، إلى جانب متابعة حركة التداول التي تعكس كفاءة التنظيم وتنوع مصادر التوريد، بما يؤكد جاهزية السوق للتعامل مع مختلف مستويات الطلب وقدرته على الاستجابة للمتغيرات في الطلب والاستهلاك. كما اطّلع معاليه على مستوى الانسيابية والتكامل بين الجهات العاملة داخل السوق، ومدى التزامها بالمعايير التشغيلية المعتمدة.

وتواصل وزارة الاقتصاد والسياحة، بالتنسيق مع الجهات المحلية والدوائر الاقتصادية، متابعة مستويات المخزون وتوافر السلع في الأسواق بشكل يومي، والتأكد من امتثال الموردين والتجار ومنافذ البيع لسياسات حماية المستهلك وتمكين الممارسات التجارية السليمة، ومؤكدة أن عملياتها التفتيشية والرقابية تجري بوتيرة مكثفة في الفترة الراهنة، وأن أي تجاوزات تؤثر في توافر السلع أو حقوق المستهلك، بما في ذلك الاحتكار أو التضليل أو استغلال الظروف الحالية للتلاعب بالأسعار أو تطبيق زيادات سعرية غير منطقية وغير مبررة خلال الفترة الراهنة، سيتم التصدي لها والتعامل معها وفقاً للوائح القانونية النافذة، بما في ذلك إيقاع الجزاءات الإدارية والمخالفات القانونية المنصوص عليها.

وخلال فترة وجيزة، نفذت وزارة الاقتصاد والسياحة بالتعاون مع الدوائر الاقتصادية المحلية نحو 12284 جولة تفتيشية في مختلف أسواق الدولة، أسفرت عن رصد 249 مخالفة، من أبرزها رفع الأسعار دون مبرر، وتم على إثرها توجيه 905 إنذارات للتجار والموردين ومنافذ البيع.

تهدف إلى توفير بيئة تسوّق ذكية ومستدامة وتسهم في رفع ثقة المستهلكين بالأسواق الإماراتية

وزارة الاقتصاد والسياحة تُطلق "منصة أسعار السلع الرئيسية" لتعزيز وعي المستهلك بأساليب التسوّق الذكي ودعم شفافية واستقرار الأسعار في الدولة

›› عبدالله بن طوق: الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة أرست منظومة متقدمة لحماية المستهلك.. والمنصة مبادرة نوعية لتوعية المستهلك بالتسوق الذكي وتشجيع المنافسة بين منافذ البيع في الأسواق

- المنصة تسهم في تعزيز التعاون بين وزارة الاقتصاد والسياحة والدوائر الاقتصادية المحلية والجهات المعنية لحصول المستهلك على أفضل الأسعار والعروض للسلع الاستهلاكية الأساسية والرئيسية
- الوزارة تقوم بتحديث بيانات أسعار السلع على المنصة يومياً لضمان متابعة دقيقة لحركة السوق بما يرّسخ مبادئ الشفافية والمنافسة العادلة بين مختلف منافذ البيع وتعزز تجربة التسوّق الذكي
- من أبرز السلع التي تغطيها المنصة: زيوت الطهي، والبيض، والألبان، والأرز، والسكر، والدواجن، واللحوم، والأسماك، والبقوليات، والخبز، والقمح، والماء، والموز، والخيار، والطماطم، والبطاطا
- **يمكن الاطلاع على المنصة من خلال الرابط الإلكتروني التالي:**

https://www.moet.gov.ae/en/essential-goods-prices-platform

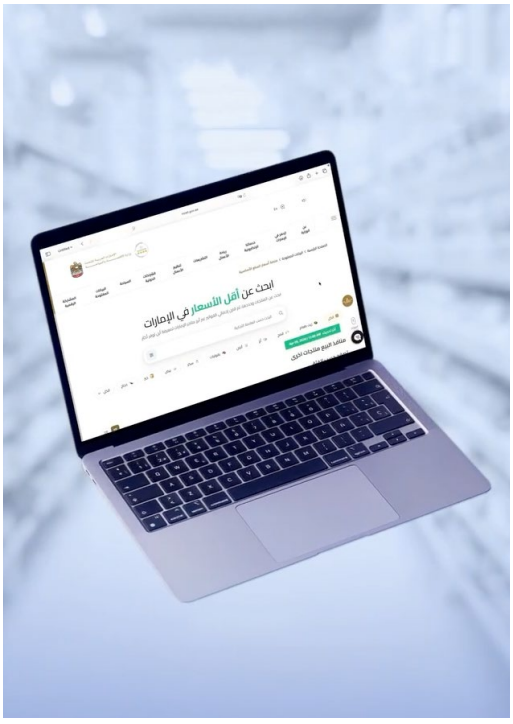

أعلنت وزارة الاقتصاد والسياحة عن "إطلاق منصة أسعار السلع الرئيسية"، والتي تعد منصة رقمية مبتكرة تهدف إلى تعزيز وعي المستهلك بأساليب التسوّق الذكي، وتوفير شفافية كاملة حول أسعار السلع والمنتجات المدرجة على المنصة، حيث تأتي هذه الخطوة في إطار جهود الوزارة لتعزيز بيئة تسوّق ذكية ومستدامة للمستهلكين، وتمكينهم من اتخاذ قرارات شراء مدروسة، بما يرسخ مبادئ المنافسة العادلة ويضمن استقرار الأسواق، ويحافظ على القوة الشرائية للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وتتيح المنصة الجديدة جمع وتحليل بيانات أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية والرئيسية، حيث تضم في مرحلتها الأولى 33 سلعة، مقسمة إلى 17 سلعة استهلاكية أساسية و16 سلعة رئيسية أخرى، ويتم رصد أسعارها بشكل لحظي وآني من ١٢ منفذاً رئيسياً في الدولة، مع نشر الحد الأدنى والحد الأعلى للأسعار في كل منفذ، مما يمكّن المستهلك من مقارنة الأسعار بسهولة بين مختلف الفروع. كما تتضمن المنصة مزايا ذكية، تتيح للمستهلك إنشاء سلة غذائية مخصصة وفق احتياجاته، وتوجيهه تلقائياً نحو الخيار الأكثر توفيراً من حيث السعر، وتساعد هذه المزايا على تعزيز الشفافية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية للمستهلك.

وفي هذا الإطار، قال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، رئيس اللجنة العليا لحماية المستهلك: "نجحت دولة الإمارات بفضل توجيهات

أخبار وزارة الاقتصاد والسياحة

القيادة الرشيدة في إرساء بنية تشريعية ورقمية متقدمة لحماية حقوق المستهلك وفق أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، بما أسهم في توفير بيئة استهلاكية آمنة ومستقرة، وعزز نمو قطاع التسوق وتجارة الجملة والتجزئة، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز تنافسيته واستدامته، تماشياً مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031".

وأضاف معالي بن طوق: "تشكل منصة "أسعار السلع الرئيسية" مبادرة نوعية تهدف إلى تمكين المستهلك من التسوق الذكي وتعزيز وعيه بأساليب اتخاذ القرار في الشراء، كما تسعى إلى تشجيع المنافسة بين منافذ البيع في الأسواق، بما يضمن شفافية الأسعار ويعزز استقرار السوق وحماية القوة الشرائية للمستهلكين. وتعمل المنصة على تعزيز التعاون بين وزارة الاقتصاد والسياحة والدوائر الاقتصادية المحلية والجهات المعنية، لحصول المستهلك على أفضل الأسعار والعروض للسلع الاستهلاكية الأساسية أو السلع الرئيسية التي تشملها المنصة".

وتابع معاليه: "تسهم المنصة في تعزيز تجربة التسوق الذكي، وترسخ مبادئ الشفافية والمنافسة العادلة بين مختلف منافذ البيع، كما تسهم في رفع مستوى ثقة المستهلك في الأسواق المحلية. كما تدعم المنصة تحقيق توازن فعّال بين متابعة الأسعار وحماية القوة الشرائية، بما ينعكس إيجاباً على الأنشطة الاقتصادية في الدولة ويعزز استدامتها على المدى الطويل".

وتفصيلاً، تقوم الوزارة بتحديث بيانات أسعار السلع على المنصة يومياً لضمان متابعة دقيقة لحركة السوق، ويتم تزويد المنصة بهذه البيانات عبر الربط الإلكتروني المباشر مع منافذ البيع المرتبطة بها، حيث تشارك هذه المنافذ الأسعار إلكترونياً وبشكل تلقائي مع قاعدة بيانات الوزارة.

ومن أبرز السلع الاستهلاكية الأساسية والرئيسية التي تغطيها المنصة: زيوت الطهي، والبيض، والألبان، والأرز، والسكر، والدواجن، واللحوم، والأسماك، والبقوليات، والخبز، والقمح، والماء، والفواكه مثل الموز والبرتقال والتفاح، والخضراوات مثل الخيار والطماطم والبطاطا والثوم والبصل، بما يضمن تغطية شاملة لأكثر السلع استهلاكاً ومتابعة دقيقة لحركة السوق.

وتدعو وزارة الاقتصاد والسياحة الجمهور إلى الاطلاع على المنصة والاستفادة من خدماتها، وذلك من خلال زيارة الرابط الإلكتروني التالي: https://www.moet.gov.ae/en/essential-goods-prices-platform، بما يسهم في تعزيز الوعي الاستهلاكي وتمكين المستهلك من اتخاذ قرارات شراء مدروسة، كما تحث المستهلكين على التواصل مع الوزارة والإبلاغ في حال ملاحظة أي اختلاف بين البيانات المنشورة على المنصة والأسعار الفعلية في المتاجر، وذلك عبر الاتصال على رقم الهاتف 8001222.

وتؤكد الوزارة أهمية اتباع الممارسات الاستهلاكية السليمة، والشراء وفق الحاجة الفعلية، وتجنب التكديس أو المبالغة في التسوق، لما لذلك من دور في دعم استقرار الأسعار وضمان توافر السلع لجميع أفراد المجتمع.

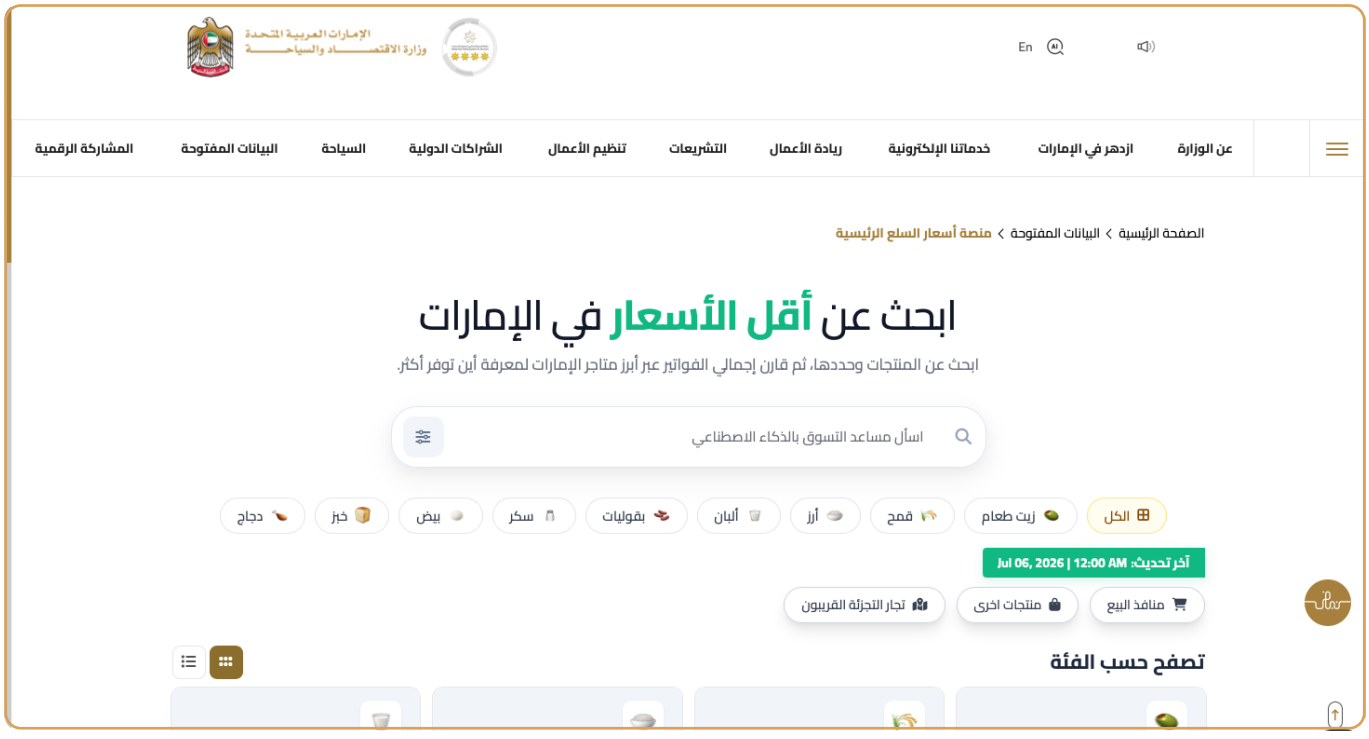

خلال اجتماع عقدته برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري

لجنة التكامل الاقتصادي تستعرض مستجدات مراقبة الأسعار في الأسواق وتطوير آليات توسّع الشركات الوطنية في أنشطة الملكية الفكرية في الدولة

›› عبدالله بن طوق: الإمارات بفضل توجيهات القيادة الرشيدة تواصل ترسيخ مكانتها كوجهة عالمية متميزة للأعمال والاستثمار.. وجهود اللجنة مستمرة لتعزيز تنافسية البيئة التشريعية الاقتصادية في الدولة

- سلّطت اللجنة الضوء على الدور الحيوي للقطاع الخاص في الدولة في تعزيز حماية حقوق المستهلك وضبط أسعار السلع والمنتجات والحفاظ على استقرارها
- ناقش الاجتماع تعزيز التعاون بين الجهات الاتحادية والمحلية المعنية لدعم حوكمة المعاملات النقدية عالية القيمة بين الشركات التجارية في الدولة بما يسهم في تعزيز الامتثال المالي

عقدت لجنة التكامل الاقتصادي اجتماعها برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، وبحضور أصحاب السعادة مديري عموم الدوائر الاقتصادية، حيث استعرضت اللجنة مستجدات مراقبة الأسعار في الأسواق وآليات الرقابة على منافذ البيع في مختلف إمارات الدولة، وذلك في إطار الجهود المستمرة لتعزيز استقرار الأسواق وحماية حقوق المستهلكين.

وناقشت اللجنة عدداً من الموضوعات المرتبطة بتعزيز تنافسية بيئة الأعمال والاستثمار، وتطوير آليات توسع الشركات الوطنية في أنشطة ومجالات الملكية الفكرية، بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي ويرسخ التنافسية الاقتصادية للدولة إقليمياً وعالمياً. كما اطلعت اللجنة على التقرير الخاص بمتابعة تنفيذ توصيات اجتماعها السابق.

وقال معالي عبدالله بن طوق المري: "تواصل دولة الإمارات، بفضل توجيهات القيادة الرشيدة، ترسيخ مكانتها كوجهة عالمية متميزة للأعمال والاستثمار، حيث تبنّت رؤية استشرافية لتطوير تشريعاتها وسياساتها الاقتصادية وفق أفضل الممارسات العالمية، وحرصت على مواكبة المتغيرات العالمية، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات، وخلق بيئة تشريعية واقتصادية متقدمة".

وتابع معاليه: "أسهمت هذه التطورات في تعزيز نمو وتنافسية الاقتصاد الوطني، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 6.8% خلال العام 2025، كما حلّت دولة الإمارات في المركز الأول عالمياً في محور الأداء الاقتصادي، وحافظت على المركز الأول إقليمياً للعام العاشر على التوالي، متصدرة اقتصادات المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية لعام 2026 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية".

وأضاف معاليه: "يمثل اجتماع اللجنة خطوة جديدة لمناقشة مجموعة من الملفات والمبادرات الرامية إلى تسهيل ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية في الدولة، وحوكمة المعاملات النقدية بين الشركات التجارية، وتعزيز الالتزام المالي المرتبط بها، والارتقاء بمنظومة الملكية الفكرية الوطنية إلى مستويات أكثر تقدماً وازدهاراً".

وأشار معالي عبدالله بن طوق إلى أن جهود اللجنة مستمرة لتعزيز تنافسية البيئة التشريعية الاقتصادية في الدولة، بما يدعم تحقيق مستهدفات (رؤية نحن الإمارات 2031)، والهادفة إلى حصول الدولة على المركز الأول عالمياً في تطوير التشريعات الاستباقية للقطاعات الاقتصادية الجديدة بحلول العقد المقبل.

وتفصيلاً، سلّطت اللجنة الضوء على الدور الحيوي للقطاع الخاص في الدولة في تعزيز حماية حقوق المستهلك وضبط أسعار السلع والمنتجات والحفاظ على استقرارها. كما أكدت اللجنة أهمية استمرار الجهود الرقابية على التجار ومنافذ البيع خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في استعادة توازن الأسواق وضمان استقرار الأسعار وعودتها إلى مستوياتها الطبيعية.

وبحثت اللجنة آليات دعم توسع الشركات الوطنية، لا سيما الشركات المنضمة إلى البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبالغ عددها قرابة 9,500 شركة، في أنشطة ومجالات الملكية الفكرية، وتحفيزها على تحويل ابتكاراتها واختراعاتها إلى أصول اقتصادية حقيقية تولّد قيمة وعوائد مالية مستدامة، وكذلك تعزيز استفادتها من خدمات الملكية الفكرية التي تقدمها وزارة الاقتصاد والسياحة والمدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وناقش الاجتماع تعزيز التعاون بين الجهات الاتحادية والمحلية المعنية، لدعم حوكمة المعاملات النقدية عالية القيمة بين الشركات التجارية في الدولة، بما يسهم في تعزيز الامتثال المالي والحفاظ على مرونة التعاملات في مختلف القطاعات، ويدعم مستويات الشفافية والالتزام المالي في بيئة الأعمال بالدولة.

الإمارات وعُمان تناقشان الفرص الاقتصادية الواعدة في قطاعات الخدمات اللوجستية والأمن الغذائي وسلاسل الإمداد في أسواق البلدين

›› بن طوق: البلدان يرتبطان بعلاقات تاريخية وثيقة ويقدمان نموذجاً ناجحاً للتعاون الاقتصادي والاستثماري على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

- الأسواق الإماراتية تحتضن أكثر من 9180 شركة وقرابة 550 علامة تجارية عمانية تعمل في أنشطة اقتصادية متنوعة مما يعكس الزخم المتواصل في الأعمال الاستثمارية المتبادلة

- بحث الاجتماع تعزيز قنوات التواصل بين مجتمعي الأعمال الإماراتي والعُماني بما يسهم في إقامة مشاريع جديدة ومتنوعة ويدعم توسيع آفاق التعاون بين القطاع الخاص في البلدين

- التأكيد على أهمية توفير كافة سبل الدعم لتسهيل حركة تبادل السلع والخدمات بين الشركات في أسواق البلدين خاصةً في ظل الظروف الراهنة

أكد معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، أن دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان الشقيقة ترتبطان بعلاقات تاريخية وثيقة، قائمة على الأخوة والتقارب الشعبي والمجتمعي، والرغبة الصادقة من قيادتي البلدين في الارتقاء بالتعاون المشترك إلى آفاق أرحب وأشمل. مشيراً إلى أن دولة الإمارات حريصة على مواصلة تعزيز وتطوير أطر التعاون الاقتصادي والاستثماري مع سلطنة عُمان، بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم التنمية المستدامة في البلدين الشقيقين.

جاء ذلك خلال لقاء ثنائي عقده معالي عبدالله بن طوق مع معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في سلطنة عُمان، بمقر وزارة الاقتصاد والسياحة في أبوظبي، حيث ناقش الجانبان الفرص الاقتصادية والاستثمارية الواعدة في مجموعة من القطاعات الحيوية ومنها الأمن الغذائي والبنية التحتية والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد والطاقة والصناعة.

وقال معالي بن طوق: "يتقاسم البلدان رؤية مشتركة في تطوير وتنمية الشراكة الاقتصادية المتميزة، التي تُعد ركيزة أساسية في المسيرة التنموية للدولتين، كما يُمثل التعاون الاقتصادي والاستثماري بينهما نموذجاً ناجحاً للتكامل والتنسيق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما أن الأسواق الإماراتية تحتضن أكثر من 9180 شركة وقرابة 550 علامة تجارية عمانية تعمل في أنشطة ومجالات اقتصادية متنوعة، مما يعكس الزخم المتواصل في الأعمال الاستثمارية المتبادلة بين الدولتين".

وبحث الجانبان خلال الاجتماع تعزيز قنوات التواصل بين مجتمعي الأعمال الإماراتي والعُماني، بما يسهم في إقامة مشاريع جديدة ومتنوعة ويدعم توسيع آفاق التعاون بين القطاع الخاص في البلدين. كما أكد الجانبان أهمية توفير كافة سبل الدعم للمصدرين والمستوردين، وتسهيل حركة تبادل السلع والخدمات بين الشركات في أسواق البلدين خاصةً في ظل الظروف الراهنة، بما يعزز انسيابية تدفقها ويرفع من حجمها ويُسهم في تنويعها، وبما يدعم مسارات النمو الاقتصادي المستدام في الدولتين.

واستعرض معالي عبدالله بن طوق عدداً من السياسات الاقتصادية والإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات لتعزيز بيئة الأعمال والاقتصاد، ومواصلة الانفتاح الاقتصادي على العالم، وإقامة شراكات اقتصادية مثمرة مع الأسواق الحيوية إقليمياً ودولياً، وكذلك الجهود المبذولة لتعزيز جاذبية السوق الإماراتية لمشروعات وشركات الاقتصاد الجديد، ودعم تنافسية البيئة التشريعية الاقتصادية، والتي أسهمت في تعزيز مكانة الإمارات كمركز اقتصادي رائد للأعمال والاستثمار على المستويين الإقليمي والعالمي.

421,913 علامة تجارية وطنية ودولية مسجلة في الأسواق الإماراتية بنهاية أبريل 2026

الإمارات تستعرض جهودها في تطوير منظومة متكاملة لحماية حقوق الملكية الفكرية خلال مشاركتها في الاجتماع السنوي للرابطة الدولية للعلامات التجارية 2026 في لندن

>> د. المعيني:
الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة رسّخت بيئة محفزة للملكية الفكرية والابتكار.. والاجتماع خطوة جديدة لتبدل أفضل الخبرات والممارسات لحماية وتنافسية العلامات التجارية

- 24% نمواً في إجمالي عدد العلامات التجارية الوطنية والدولية المسجلة في الدولة خلال العام الماضي مقارنةً بعام 2024
- مشاركة الإمارات في هذا الحدث تؤكد التزامها بتعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية لا سيما في ظل استعدادها لاستضافة الاجتماع السنوي للرابطة في عام 2029
- ناقش الاجتماع أبرز التطورات في بيئة العلامات التجارية والأصول غير الملموسة بما في ذلك التحول الرقمي وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز آليات إنفاذ الحقوق

أخبار وزارة الاقتصاد والسياحة

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة الاقتصاد والسياحة، في الاجتماع السنوي الـ 48 للرابطة الدولية للعلامات التجارية، الذي عُقد في لندن خلال الفترة من 2 إلى 6 مايو 2026، بمشاركة دولية واسعة ضمّت نخبة من صناع السياسات والخبراء القانونيين وممثلي المنظمات الدولية والقطاع الخاص، في حدث يُعد من أبرز المنصات العالمية المعنية بمستقبل العلامات التجارية والأصول غير الملموسة.

وجاءت هذه المشاركة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الملكية الفكرية عالمياً بفعل التطور في الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وما يفرضه ذلك من إعادة تشكيل لأطر الحماية وتعزيز التعاون الدولي لضمان استدامة الابتكار ونموه.

وأكّد سعادة الدكتور عبد الرحمن حسن المعيني، الوكيل المساعد لقطاع الملكية الفكرية بوزارة الاقتصاد والسياحة، في كلمته خلال الاجتماع، أن دولة الإمارات وبفضل رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة، أولت قطاع الملكية الفكرية أهمية كبرى باعتبارها جسراً لتمكين الإبداع والابتكار وبناء نموذج اقتصادي قائم على المعرفة والتكنولوجيا والتوجهات المستقبلية، حيث قطعت الدولة أشواطاً واسعة في تطوير بيئة وطنية متكاملة للملكية الفكرية تقوم على تشريعات متقدمة ومنظومة مبادرات نوعية تشمل كافة تطبيقات الملكية الفكرية، مما عزز مكانتها كشريك عالمي موثوق في مجالات الملكية الفكرية.

وأوضح سعادة المعيني أن حماية العلامات التجارية تمثل ركيزة رئيسية في منظومة الملكية الفكرية لدولة الإمارات، ومحوراً رئيسياً في تعزيز التنافسية والاستدامة في بيئة الأعمال ودعم ثقة المستثمرين وأصحاب الحقوق وتحفيز الاستثمار المحلي والدولي واستقطاب الشركات الكبرى والمشاريع الريادية والمواهب والعقول المبدعة في مختلف القطاعات الاستراتيجية.

وأضاف سعادته: "لم تعد العلامات التجارية اليوم مجرد أدوات تعريف وحماية قانونية لأنشطة الأعمال والمنتجات التجارية فحسب، بل تمثل أيضاً أصولاً اقتصادية وتجارية واستثمارية ذات قيمة عالية وثقل مهم في صناعة التنافسية والتوسع والابتكار. وانطلاقاً من هذه المهمة، طورت دولة الإمارات تشريعاً اتحادياً متطوراً ومتكاملاً يقوم على أفضل المعايير والممارسات لتنظيم وحماية العلامات التجارية والأصول غير الملموسة".

وأكد سعادته أن الاجتماع يشكل خطوة جديدة لتبادل أفضل الخبرات والممارسات في مجالات وأنشطة حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية، مشدداً على أهمية العمل المشترك لتبني أطر تنظيمية أكثر مرونة واستشرافاً للمستقبل لضمان تطوير آليات إنتاج المعرفة وحمايتها وتداولها وتقييمها اقتصادياً، وتحقيق التوازن بين حماية الحقوق وتشجيع الابتكار، ولا سيما في ضوء التغيرات المتزايدة التي تشهدها بيئة الملكية الفكرية بفعل التطور في الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية والاقتصاد القائم على البيانات.

وأشار سعادته إلى أن المشاركة في هذا الاجتماع تؤكد التزام دولة الإمارات بتعزيز حضورها في المنصات الدولية المتخصصة، ودعم التعاون الدولي والشراكات العالمية في حماية العلامات التجارية، لا سيما في ظل استعداد الإمارات لاستضافة الاجتماع السنوي للرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA) في عام 2029، بما يرسخ مكانة الدولة كمركز عالمي للاقتصاد المعرفي في ضوء مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031".

واستعرض سعادته أبرز المؤشرات والأرقام التي تؤكد النمو المتواصل للعلامات التجارية في الأسواق الإماراتية، حيث تم تسجيل نحو 39,113 علامة تجارية وطنية ودولية خلال عام 2025، وبنسبة نمو بلغت أكثر من 24% مقارنةً بعام 2024، كما وصل إجمالي العلامات التجارية الوطنية والدولية المسجلة في الدولة إلى 421,913 بنهاية شهر أبريل 2026.

على هامش مشاركة الوزارة في معرض "اصنع في الإمارات 2026"

وزارة الاقتصاد والسياحة توقع مذكرتي تفاهم مع "TRUXX" و"Hub71" لتعزيز التعاون في مجالات الابتكار والحلول الرقمية الحديثة والملكية الفكرية وبراءات الاختراع

›› آل صالح: تواصل الوزارة دعم تطوير اقتصاد جديد قائم على الابتكار والتقنيات الحديثة وتعزيز الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في الدولة

›› آل صالح: المذكرتان تعززان الشراكات مع الشركات الوطنية ومنظومات التكنولوجيا بما يسهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني

- تأتي المذكرتان في إطار رؤية الوزارة الرامية إلى تمكين النماذج المبتكرة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ودعم الشركات الوطنية عالية النمو والشركات الناشئة

- تُركز مذكرة التفاهم مع "TRUXX" على التنسيق في تنفيذ البرامج التدريبية المشتركة ومبادرات بناء القدرات وإعداد الدراسات والبحوث ذات الصلة

- تهدف مذكرة التفاهم مع "Hub71" إلى تنظيم حملات توعوية وبرامج تدريبية متخصصة حول تطبيقات الملكية الفكرية ولا سيما براءات الاختراع

وقعت وزارة الاقتصاد والسياحة مذكرتي تفاهم مع كل من شركة "TRUXX" المتخصصة في قطاع الحلول اللوجستية الرقمية؛ و"Hub71"، منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي، وذلك بحضور معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات الابتكار والحلول الرقمية الحديثة، ودعم التعاون في مجالات الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والذكاء الاصطناعي الوكيلي، وترسيخ ثقافة الإبداع والابتكار لدى المجتمع الإماراتي وبيئة الأعمال في الدولة.

جاء ذلك على هامش مشاركة الوزارة في معرض "اصنع في الإمارات 2026"، الذي جمع كبرى الشركات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة بهدف تعزيز الصناعة المحلية وسلاسل الإمداد، وتمكين الشركات بمختلف أحجامها من التصنيع والتوسع والتصدير انطلاقاً من الدولة.

وقع مذكرتي التفاهم من جانب الوزارة سعادة عبدالله أحمد آل صالح، وكيل الوزارة، فيما وقع مذكرة التفاهم من جانب شركة "TRUXX" المهندس خادم المهيري، المؤسس والرئيس التنفيذي، كما وقع مذكرة التفاهم من جانب "Hub71" أحمد علي علوان، الرئيس التنفيذي لـ "Hub71".

وتأتي المذكرتان في إطار رؤية الوزارة الرامية إلى تمكين النماذج المبتكرة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الوطنية عالية النمو والشركات الناشئة، لا سيما أن شركة "TRUXX" تُعد إحدى الشركات المنضمة إلى قائمة الإمارات لشركات المستقبل "UAE Future 50"، وهي مبادرة أطلقتها الوزارة بالتعاون مع مكتب التطوير الحكومي والمستقبل في مايو الماضي، إلى جانب التعاون مع "Hub71"، منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي، بما يسهم في دعم الشركات الناشئة في مجالات الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

وأكدّ سعادة عبدالله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد والسياحة، أن المذكرتين تعززان توجه الوزارة نحو بناء شراكات نوعية مع الشركات الوطنية المبتكرة ومنظومات التكنولوجيا، بما يدعم تطوير قطاعات الاقتصاد الجديد وتوسيع قاعدة النمو القائم على الابتكار والتقنيات الحديثة.

وأضاف سعادته: "نشهد اليوم خطوة جديدة نحو تعزيز تنافسية منظومة الابتكار والملكية الفكرية وبراءات الاختراع في دولة الإمارات، حيث يسهم التعاون مع "TRUXX" في دعم بيئة الأعمال وتحفيز توسع الشركات وتعزيز قدرتها على المنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً، فيما تسهم مذكرة التفاهم مع "Hub71" في دعم أصحاب الاختراعات والمشاريع المبتكرة في تسجيل وحماية حقوقهم الفكرية، وتوفير بيئة داعمة لتحويل الأفكار الابتكارية إلى منتجات وخدمات محمية قانونًا وذات قيمة مضافة".

من جانبه، قال المهندس خادم المهيري، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة"TRUXX" : "يُمثل توقيع الاتفاقية مع وزارة الاقتصاد والسياحة محطة مهمة ضمن مسيرتنا لدعم سوق لوجستي أكثر تمكيناً رقمياً، وشفافية وموثوقية في دولة الإمارات. ومن خلال هذه الاتفاقية، تصبح شركة TRUXX في موقع يمكّنها من أداء دور أكثر شمولية ضمن منظومة الخدمات اللوجستية الوطنية، عبر دعم وضوح أسعار النقل البري، وتسهيل الوصول إلى مزودي خدمات موثوقين، وتمكين حركة البضائع والحاويات رقمياً عبر المسارات التجارية الرئيسية في الدولة".

بدوره، قال أحمد علي علوان، الرئيس التنفيذي لـ "Hub71": "تُعد حماية الابتكار عنصراً أساسياً في رحلة نمو الشركات التقنية وتوسعها. ومن خلال تعاوننا مع وزارة الاقتصاد والسياحة، نعمل على تعزيز وصول الشركات الناشئة ضمن منظومة Hub71 إلى خبرات الملكية الفكرية ودعم براءات الاختراع، بما يمكّن المؤسسين من حماية أفكارهم وإدارتها بفاعلية أكبر مع نمو أعمالهم".

وتُركز مذكرة التفاهم مع شركة "TRUXX" على تعزيز أطر التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ودعم تبادل المعرفة والخبرات والمعلومات بما يسهم في تطوير المبادرات والسياسات، إلى جانب الإسهام في تطوير بيئة الأعمال وتحسين كفاءة القطاعات المرتبطة من خلال التعاون المشترك، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

وتشمل مجالات التعاون بين وزارة الاقتصاد والسياحة و"TRUXX" تبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة وفق التشريعات والسياسات المعمول بها في الدولة، والتعاون في إعداد الدراسات والبحوث والتقارير ذات الصلة، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، إضافة إلى التعاون في تنظيم واستضافة الفعاليات وورش العمل والمؤتمرات، والتنسيق في استقبال وتنظيم زيارات الوفود المحلية والدولية، ودعم المبادرات والمشاريع المشتركة.

وتُسهم مذكرة التفاهم مع "Hub71" في تبادل الخبرات والمعرفة حول تطبيقات أنشطة الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وكيفية تعزيز الاستفادة منها، وكذلك دعم تكامل الجهود الوطنية لتطوير بيئة أعمال داعمة للابتكار والإبداع، كما تركز المذكرة على تنظيم حملات توعوية وبرامج تدريبية متخصصة تستهدف رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة حول مختلف تطبيقات الملكية الفكرية، ولا سيما في مجال براءات الاختراع.

ووفقاً للمذكرة، تقدم وزارة الاقتصاد والسياحة الاستشارات الفنية والقانونية في مجال الملكية الفكرية لـ "Hub71"، وكذلك التنسيق بين الجانبين في تنظيم الفعاليات المتخصصة مثل المعارض والمؤتمرات والندوات ذات الصلة، إلى جانب العمل على تسريع إجراءات فحص طلبات براءات الاختراع، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة الملكية الفكرية. كما تتضمن المذكرة دعم الجهود الرامية إلى تسويق براءات الاختراع للشركات الناشئة في منظومة "Hub71"، بما يعزز فرص نموها وتوسعها في الأسواق، ويدعم مكانة الدولة التنافسية كمركز إقليمي رائد للملكية الفكرية والابتكار.

وتواصل وزارة الاقتصاد والسياحة، من خلال هذه الشراكات، تعزيز دورها في تطوير بيئة اقتصادية داعمة للابتكار وريادة الأعمال، وتمكين الشركات الوطنية والشركات الناشئة من الوصول إلى فرص نمو أوسع، بما يسهم في رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وترسيخ مكانة دولة الإمارات مركزاً رائداً للاقتصاد الجديد والملكية الفكرية والتقنيات المتقدمة.

بمشاركة واسعة من الوزراء والمسؤولين والقطاع الخاص

النسخة الرابعة من "إنفستوبيا أوروبا – ميلانو" تطلق حوارات الاقتصاد الجديد وتستشرف التوجهات العالمية للاستثمار وتعزز الشراكات الاقتصادية والسياحية بين الإمارات وإيطاليا وأوروبا

›› معالي عبدالله بن طوق المري: الإمارات وإيطاليا تتمتعان بشراكة اقتصادية متميزة في القطاعات الاقتصادية المستقبلية.. و"إنفستوبيا ميلانو" ترسخ منصة بارزة لاكتشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في أوروبا

›› بن طوق: الإمارات حريصة على توسيع شراكاتها الاقتصادية مع إيطاليا ومالطا وتنمية آفاق التعاون في مجالات الابتكار والتكنولوجيا والسياحة والصناعة المتقدمة وريادة الأعمال

›› معالي الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان: مشاركة دولة الإمارات في "إنفستوبيا أوروبا – ميلانو" تؤكد التزامها بتعزيز التعاون الاقتصادي مع إيطاليا والبناء على العلاقات الثنائية المتنامية بين البلدين

›› سعادة محمد عبدالرحمن الهاوي: العلاقات الاستثمارية بين الإمارات وإيطاليا نموذج متقدم للشراكة الاقتصادية الثنائية وتعكس الثقة المتنامية لمجتمع الأعمال الإيطالي بمقومات البيئة الاستثمارية الإماراتية

-شهدت النسخة الرابعة من حوارات "إنفستوبيا أوروبا – ميلانو" عقد 11 جلسة حوارية و3 اجتماعات طاولة مستديرة لاستشراف التوجهات العالمية الحديثة للاستثمار وتعزيز فرص الشراكات في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمالية

- بحثت الفعالية فرص إعادة توجيه رؤوس الأموال في ضوء التحولات في سلاسل الإمداد العالمية وتزايد أهمية الاستقرار الاقتصادي والتنظيمي في جذب الاستثمارات طويلة الأجل

- ناقشت الجلسات سبل تطوير القدرات الصناعية الوطنية وتعزيز الاستقلالية التكنولوجية للدول وبناء شراكات دولية تتجاوز العلاقات التجارية التقليدية

- استعرضت الفعالية التحولات التي يشهدها قطاع السياحة العالمي في ظل تغيّر توقعات المسافرين وفرص التعاون السياحي بين الإمارات وإيطاليا في مجالات الضيافة والسياحة الثقافية والسياحة الفاخرة

- عقد معالي عبدالله بن طوق سلسلة لقاءات ثنائية مع وزراء ومسؤولين حكوميين في الجمهورية الإيطالية وجمهورية مالطا لبحث تعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي وفرص الشراكة في قطاعات الاقتصاد الجديد

أخبار وزارة الاقتصاد والسياحة

نظمت "إنفستوبيا" النسخة الرابعة من حوارات "إنفستوبيا أوروبا – ميلانو" في قصر ميزانوت، المقر التاريخي للبورصة الإيطالية في مدينة ميلانو، وذلك بهدف تعزيز فرص الشراكة الاقتصادية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيطاليا والأسواق الأوروبية في القطاعات والمجالات الحيوية وسريعة النمو، لا سيما الاقتصاد الجديد والخدمات المالية والطاقة والسلع الفاخرة والعقارات والخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، وذلك بالتعاون مع EFG Consulting.

وشهدت النسخة الرابعة من حوارات "إنفستوبيا أوروبا – ميلانو" II جلسة حوارية و3 اجتماعات طاولة مستديرة، بهدف استشراف التوجهات العالمية الحديثة للاستثمار، وتعزيز فرص الشراكات بين مجتمعي الأعمال الإماراتي والأوروبي في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمالية، وترسيخ مستويات الشراكة الاقتصادية المتميزة بين دولة الإمارات وإيطاليا، ودعم حركة رؤوس الأموال في ضوء المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة.

وسلّطت الفعالية الضوء على أحدث الاتجاهات الاستثمارية في القطاعات الناشئة في الأسواق الأوروبية والأفريقية، كما استعرضت التوجهات العالمية لتحقيق الاستفادة الأمثل من موارد الطاقة وبناء سياسات اقتصادية مرنة ومستدامة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة.

وشهدت الفعالية حضوراً قوياً ضمّ نحو 700 شخص من المسؤولين وكبار التنفيذيين والوزراء وصناع القرار وقادة الأعمال والمستثمرين من دولة الإمارات وإيطاليا وعدد من الدول الأوروبية والأفريقية، من أبرزهم معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، والرئيس المشارك لمجلس أمناء "إنفستوبيا"؛ ومعالي الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان، وزير دولة؛ ومعالي أدولفو أورسو، وزير الشركات و"صنع في إيطاليا"؛ ومعالي جيانماركو ماتزي، وزير السياحة الإيطالي؛ ومعالي جيانكارلو جيورجيتي، وزير الاقتصاد والمالية الإيطالي؛ ومعالي الدكتورة جوموك أودوولي، وزيرة الصناعة والتجارة والاستثمار في نيجيريا؛ وسعادة محمد عبدالرحمن الهاوي، وكيل وزارة الاستثمار، ورئيس إنفستوبيا؛ وسعادة بدر جعفر، المبعوث الخاص لوزير الخارجية لشؤون الأعمال والأعمال الخيرية؛ وسعادة حمد المرر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة "إيدج"؛ وسعادة إجنازيو لا روسا، رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي؛ وسعادة ماتيو بيريغو دي كريمناغو، وكيل وزارة الدفاع في الحكومة الإيطالية؛ وسعادة فالنتينو فالنتيني، نائب وزير الشركات و"صنع في إيطاليا"؛ وأتيليو فونتانا، رئيس إقليم لومبارديا.

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري أن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيطاليا تقوم على شراكة استراتيجية متينة وتشهد تطوراً مستمراً في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية، حيث تتمتع هذه العلاقات باهتمام كبير من قيادتي البلدين الصديقين، لا سيما مع الإعلان في فبراير 2025 عن ضخ استثمارات إماراتية تقدر بـ 40 مليار دولار في إيطاليا بالعديد من المجالات الحيوية، بما يسهم في تنمية مسارات التعاون الاقتصادي وتعزيز فرص الشراكة في مختلف المجالات.

وقال معاليه خلال مشاركته في جلسة بعنوان "إيطاليا والإمارات: مواءمة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الجديد": "إن البلدين يمتلكان رؤى مشتركة تجاه القطاعات الاقتصادية المستقبلية، كما تقوم الشراكة الاقتصادية بينهما على مجموعة من المجالات الحيوية، من بينها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة والتحول الرقمي، بما ينسجم مع تطلعات الدولتين نحو بناء اقتصاد مستدام، ويتوافق مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" الرامية إلى ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي للاقتصاد الجديد بحلول العقد المقبل".

كما أكدّ معاليه أن دولة الإمارات تنظر إلى مجتمع الأعمال الإيطالي باعتباره شريكاً اقتصادياً مهماً في القارة الأوروبية، وأن التعاون الاقتصادي بين البلدين يشهد نمواً متواصلاً، حيث وصل إجمالي عدد الشركات الإيطالية العاملة في الأسواق الإماراتية إلى قرابة 4900 شركة بنهاية الربع الأول من العام 2026 وبنسبة نمو بلغت 37% مقارنة بنهاية الربع الأول من العام 2025، كما وصل عدد العلامات التجارية الإيطالية المسجلة في الدولة إلى 12485 علامة بنهاية مارس للعام الحالي، وهو ما يؤكد زخم الفرص الاقتصادية والاستثمارية بين الدولتين.

من جانبه، قال معالي الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان، وزير دولة: "من المهم توسيع مجالات التعاون الإماراتي الإيطالي في القطاعات المستقبلية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، بما يدعم بناء قدرات مستدامة ويعزز تنافسية الاقتصادات الشريكة".

وشدد معاليه على أن توظيف التقنيات الحديثة في دعم التنمية، لا سيما في القارة الأفريقية، يجب أن يقوم على مبادئ الشراكة المسؤولة، واحترام أولويات الدول وسيادتها على بياناتها ومواردها الرقمية، وبما يضمن أن تكون التكنولوجيا أداة لتمكين المجتمعات، وتعزيز النمو الشامل، وتحقيق أثر تنموي طويل الأمد.

من جهة أخرى، **أكد معالي أدولفو أورسو**، وزير الشركات و"صنع في إيطاليا"، أهمية توقيع اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمثل خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي ودعم نمو الصادرات والاستثمارات بين الجانبين، وتعكس رغبة أوروبا في توسيع شراكتها مع دولة الإمارات، في ضوء مكانتها المتنامية كشريك اقتصادي واستثماري محوري على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقال معالي أورسو، خلال مشاركته في الفعالية: "إن هذه الاتفاقية يمكن أن تمهد الطريق نحو اتفاق تجارة حرة أشمل بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى الأهمية المتزايدة التي تمثلها منطقة الخليج ودولة الإمارات بالنسبة للاقتصاد الإيطالي، في ظل النمو المستمر للصادرات الإيطالية إلى المنطقة، وتجاوز حجم الاستثمارات المتبادلة حاجز 12 مليار يورو، إلى جانب التطلع إلى تحقيق هدف الوصول إلى 40 مليار دولار من الاستثمارات الإماراتية في إيطاليا، باعتبار دولة الإمارات شريكاً اقتصادياً استراتيجياً لإيطاليا".

من جهته، قال سعادة محمد عبدالرحمن الهاوي، وكيل وزارة الاستثمار، ورئيس إنفستوبيا: "تمثل العلاقات الاستثمارية بين دولة الإمارات وجمهورية إيطاليا نموذجاً متقدماً للشراكة الاقتصادية الثنائية، لا سيما بعد الزيارة التاريخية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، إلى الجمهورية الإيطالية في عام 2025، وما رافقها من زخم استثماري متسارع بين البلدين.

وأضاف سعادته أن الاستثمارات الإيطالية في دولة الإمارات نمت بنسبة 50% خلال السنوات الخمس الماضية، لتصبح إيطاليا اليوم ثالث أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة، في مؤشر يعكس الثقة المتنامية لمجتمع الأعمال الإيطالي بمقومات البيئة الاستثمارية الإماراتية وما توفره من استقرار ووضوح في الإطار التشريعي وانفتاح على الأسواق العالمية.

الجلسات النقاشية

وشهدت النسخة الرابعة من حوارات "إنفستوبيا أوروبا – ميلانو" تنظيم 11 جلسة نقاشية تناولت أبرز التوجهات العالمية في مجالات الاستثمار والاقتصاد الجديد، وركزت على فرص إعادة توجيه رؤوس الأموال في ضوء التحولات الجيوسياسية وسلاسل الإمداد العالمية، وتعزيز الشراكات الإماراتية الإيطالية والأوروبية في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والطاقة والتحول الرقمي والصناعات المستدامة، إلى جانب بحث آفاق تطوير القدرات الصناعية والتكنولوجية، وتحويل الشراكات التقليدية إلى منصات استثمارية طويلة الأمد.

كما استعرضت الجلسات مستقبل السياحة العالمية وفرص التعاون بين الإمارات وإيطاليا في مجالات الضيافة والسياحة الثقافية والفاخرة، وتطورات تدفقات الاستثمار العالمية،

والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، ومعادلة الطاقة الجديدة، وفرص الاستثمار في القطاع العقاري، وآليات تمكين الاستثمارات الإماراتية والإيطالية في الأسواق الأفريقية، فضلاً عن التحولات التي يشهدها اقتصاد السلع الفاخرة وقطاع الرفاهية العالمي.

الطاولات المستديرة

وشارك معالي عبدالله بن طوق المري، في اجتماع طاولة مستديرة رفيع المستوى، بمشاركة 23 شخصية من الوزراء وكبار المسؤولين وقادة الأعمال والمستثمرين من دولة الإمارات وإيطاليا، حيث ركزت على تعزيز مستويات الشراكة الاقتصادية الإماراتية الإيطالية في قطاعات الاقتصاد الجديد، بما في ذلك الطاقة، والصناعات المتقدمة، والتمويل، والتكنولوجيا، والسياحة، والصناعة، إلى جانب مناقشة آليات توسيع الشراكات الإماراتية الإيطالية في الأسواق الأفريقية، بما يدعم بناء مشاريع استثمارية مستدامة وقابلة للنمو خلال المرحلة المقبلة.

وفي اجتماع شارك فيه معالي الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان؛ وسعادة بدر جعفر؛ إلى جانب عدد من ممثلي مجتمع الأعمال والمستثمرين الإيطاليين والأوروبيين، جرى بحث آليات تمكين الجهات الحكومية ومجتمعي الأعمال في دولة الإمارات وإيطاليا من تعزيز التعاون المشترك في تطوير الفرص التجارية والصناعية بالشراكة مع الدول الأفريقية.

وناقش المشاركون سبل ترسيخ مكانة دولة الإمارات كشريك استراتيجي لإيطاليا في التوسع نحو القارة الأفريقية، بما يتيح للرؤساء التنفيذيين الإيطاليين استكشاف شراكات تجارية واستثمارية واعدة مع القطاع الخاص الإماراتي، إلى جانب تطوير استراتيجيات دخول الأسواق وتعزيز الفرص الاستثمارية القابلة للتوسع في الأسواق الأفريقية ذات الأولوية.

إضافة إلى ذلك، شهدت الفعالية تنظيم اجتماع طاولة مستديرة حول القطاع السياحي، بحضور عمر العلي، الرئيس التنفيذي لشركة "نيرفانا القابضة" إحدى أبرز مجموعات السياحة والضيافة في دولة الإمارات، وبمشاركة ١٠ شركات سياحية كبرى، حيث تم بحث فرص التعاون بين الشركات السياحية الإماراتية والإيطالية في مجالات الضيافة الفاخرة، والرحلات البحرية، وسفر القطارات التجريبي، ووسائل النقل الفاخرة، وإدارة الوجهات السياحية.

لقاءات ثنائية لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي

وعلى هامش النسخة الرابعة من "إنفستوبيا أوروبا – ميلانو"، عقد معالي عبدالله بن طوق المري، سلسلة لقاءات ثنائية مع عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين في الجمهورية الإيطالية وجمهورية مالطا، شملت معالي أدولفو أورسو، وزير الشركات و"صنع في إيطاليا"؛ ومعالي جيانماركو ماتزي، وزير السياحة الإيطالي؛ ومعالي جيانكارلو جيورجيتي، وزير الاقتصاد والمالية الإيطالي؛ وسعادة أتيليو فونتانا، رئيس إقليم لومبارديا؛ وسعادة زاكاري بورغ، المبعوث الخاص من جمهورية مالطا إلى منطقة الخليج.

وبحثت اللقاءات آفاق تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والسياحي، واستكشاف فرص جديدة لبناء شراكات نوعية في قطاعات الاقتصاد الجديد والأسواق الأوروبية، بما يشمل الصناعة المتقدمة، والابتكار، والتكنولوجيا الحديثة، وريادة الأعمال، وتمكين الشركات الناشئة، والسياحة المستدامة، والضيافة والسياحة الفاخرة، والتكنولوجيا المالية، وأسواق رأس المال، والخدمات، والاقتصاد الرقمي، إلى جانب توسيع قنوات التعاون بين القطاع الخاص ومجتمعي الأعمال، ودعم الاستثمارات النوعية، وتبادل الخبرات في تطوير السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو المستدام ورفع تنافسية بيئة الأعمال.

وتواصل "إنفستوبيا"، من خلال حواراتها العالمية، تعزيز دورها كمنصة دولية لاستشراف توجهات الاقتصاد الجديد، وبناء جسور التعاون بين الحكومات ومجتمعات الأعمال والمستثمرين، وتحويل الحوار الاقتصادي إلى فرص شراكة عملية في القطاعات الحيوية والمستقبلية، بما يدعم مكانة دولة الإمارات مركزاً عالمياً للاقتصاد الجديد، وشريكاً موثوقاً في بناء مسارات استثمارية مستدامة مع الأسواق الأوروبية والأفريقية والعالمية.

بمشاركة 20 جهة من حاضنات الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة

الإمارات تشارك في معرض "فيفا تك 2026" بفرنسا لدعم توسع الشركات الإماراتية الناشئة وتعزيز شراكاتها العالمية في التكنولوجيا والابتكار والاقتصاد الجديد

›› معالي عبدالله بن طوق المري:

الإمارات وفرنسا تتمتعان بشراكة اقتصادية استراتيجية ورؤية مشتركة تركز على دور التكنولوجيا في صناعة المستقبل.. والمعرض فرصة لدفع التعاون إلى مستويات جديدة

الإمارات طورت نموذجاً اقتصادياً مرناً وتنافسياً قائماً على التنويع وتمكين ريادة الأعمال وتوظيف التقنيات الحديثة لتعزيز مكانتها كمركز عالمي للاقتصاد الجديد

- "فيفا تك" منصة عالمية حيوية للشركات الإماراتية لاستعراض حلولها المبتكرة في التمويل الرقمي والذكاء الاصطناعي والتجزئة والزراعة المستدامة بما يسرع نموها وتنافسيتها

- تحتضن الإمارات 11,355 شركة فرنسية تساهم في التنويع الاقتصادي وتعزز الفرص في قطاعات حيوية تشمل السياحة والتكنولوجيا والصحة والطاقة والرفاهية والبنية التحتية

شاركت دولة الإمارات في معرض "فيفا تك" 2026 لريادة الأعمال والتكنولوجيا المتقدمة، الذي استضافته العاصمة الفرنسية باريس، تحت شعار "الذكاء الاصطناعي.. التأثير لا الوهم"، حيث ترأس معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، وفداً رسمياً واقتصادياً من الدولة للمشاركة في المعرض.

وتهدف المشاركة إلى تعزيز حضور دولة الإمارات في منظومة الابتكار العالمية، وترسيخ مكانتها كمركز جاذب للشركات الناشئة والاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الجديد، إضافة إلى دعم الشركات الإماراتية الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من التوسع وبناء شراكات دولية، واستكشاف فرص التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

شراكة اقتصادية إماراتية فرنسية تركز على قطاعات المستقبل

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري أن دولة الإمارات وجمهورية فرنسا تجمعهما علاقات اقتصادية متينة وشراكة استراتيجية راسخة تشمل مختلف القطاعات الحيوية، مع تبني رؤية مشتركة تركز على القطاعات الجديدة ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في بناء اقتصاد مستقبلي مستدام قائم على المعرفة والابتكار.

وأضاف معاليه أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد نمواً متواصلاً، حيث تحتضن دولة الإمارات 11,355 شركة فرنسية تساهم في التنويع الاقتصادي للدولة وتعزز الفرص والأعمال في أنشطة اقتصادية متنوعة تشمل السياحة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والصحة والتصنيع والطاقة والدفاع والرفاهية والخدمات والبنية التحتية.

وقال معاليه: "تمثل مشاركة الإمارات في معرض فيفا تك 2026 فرصة لتعزيز حضور الشركات الإماراتية في سوق التكنولوجيا العالمي، وفتح قنوات جديدة للتعاون مع المستثمرين ومؤسسات التقنية ورواد الابتكار، بما يدعم ترسيخ مكانة الدولة مركزاً عالمياً للاقتصاد الجديد وريادة الأعمال. كما نحرص على تمكين رواد الأعمال من استكشاف فرص التوسع والنمو، وبناء شراكات نوعية تسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز تنافسية الشركات الوطنية في الأسواق الدولية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031".

معالي بن طوق يستعرض رؤية الدولة للاقتصاد المستقبلي في "فيفا تيك 2026"

وشارك معالي عبد الله بن طوق في جلسة حوارية رئيسية ضمن أعمال معرض "فيفا تيك 2026" بعنوان "دليل النمو الجديد"، بمشاركة معالي بيوش غويال، وزير التجارة والصناعة الهندي، ومعالي برونو لو مير، وزير الاقتصاد والمالية والصناعة والسيادة الرقمية السابق في الجمهورية الفرنسية، حيث ناقشت الجلسة التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل تسارع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وصعود نماذج اقتصادية جديدة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة.

واستعرض معاليه خلال الجلسة رؤية دولة الإمارات في بناء نموذج اقتصادي مستقبلي مرن وتنافسي، يرتكز على تنويع مصادر النمو، وتعزيز بيئة داعمة لريادة الأعمال، وتمكين الشركات الناشئة، وتوظيف التقنيات الحديثة كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام، بما يعزز مكانة الدولة كمركز عالمي للاقتصاد الجديد.

حضور إماراتي متنوع في قطاعات التكنولوجيا

وضم الوفد المشارك في المعرض ممثلين عن نحو 20 جهة من حاضنات الأعمال والجهات المعنية بتنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة، شملت: منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي Hub71، وهيئة المناطق الاقتصادية برأس الخيمة "راكز"، ومركز الشارقة لريادة الأعمال "شراع"، وجمعية الإمارات لريادة الأعمال، ومدينة مصدر، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، ووكالة الإمارات للفضاء.

وشملت قائمة الشركات الإماراتية الناشئة والصغيرة والمتوسطة المشاركة ١٠ شركات تعمل في عدد من قطاعات الاقتصاد الجديد، أبرزها التكنولوجيا والخدمات المالية الحديثة وتكنولوجيا الغذاء وحلول الزراعة المتقدمة والبنية التحتية المستدامة، وهي: "زست إكويتي"، و"فندبوت"، و"جدولني"، و"سيسبوس تكنولوجي"، و"لون"، و"سيفود سوق"، و"بوبريو"، و"مانهات"، و"إيفوست إيه آي"، و"ووترليف ديجيتال".

واستعرضت الشركات الإماراتية المشاركة خدمات ابتكارية متقدمة تعكس تنوع القطاعات التقنية في الدولة، حيث شملت حلولاً رقمية لربط الشركات الناشئة بالمستثمرين وتسهيل وأتمتة التمويل، والخدمات المالية للشركات، ومنصات نقاط البيع والدفع المدعومة بالذكاء الاصطناعي لقطاع التجزئة والمطاعم، وحلولاً ذكية لتخصيص الخدمات المصرفية وتعزيز تجربة العملاء.

كما تضمنت المنتجات والحلول والخدمات الإماراتية المعروضة منصات متكاملة لإدارة سلاسل التوريد الرقمية للأغذية والتجارة المستدامة، ومنصات لدعم توسّع الشركات ودخولها أسواقاً جديدة، وتطبيقات البرمجيات المتقدمة والحلول الرقمية المتكاملة، وتقنيات زراعية مستدامة تتمثل في أنظمة ري مبتكرة تعمل دون كهرباء، إلى جانب حلول ذكاء اصطناعي متقدمة لقطاع العقارات والبنية التحتية، بما يعزز كفاءة العمليات ويدعم نمو الأعمال وتسريع توسعها في الأسواق العالمية.

إلى ذلك، تضمنت زيارة الوفد أيضاً تنظيم فعالية اقتصادية على هامش المعرض، بالتعاون مع سفارة دولة الإمارات في الجمهورية الفرنسية، بهدف جمع الشركات الإماراتية الناشئة مع مستثمرين وشركات فرنسية ودولية، لتعزيز التواصل وبناء الشراكات الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للتعاون بين الجانبين خلال المرحلة المقبلة.

معرض "فيفا تِك" منصة عالمية للشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا

يعد معرض "فيفا تِك" إحدى أبرز الفعاليات العالمية المتخصصة في التكنولوجيا والشركات الناشئة، حيث تحول إلى منصة دولية تجمع قادة التكنولوجيا والمستثمرين وصناع القرار من مختلف دول العالم. وتعد هذه النسخة هي العاشرة للمعرض، حيث يحتفل بمرور عقد على انطلاقه عام 2016. ويستقطب المعرض نحو 180 ألف زائر وأكثر من 14 ألف شركة ناشئة و3,600 مستثمر من أكثر من 40 دولة، ليواصل دوره كمحفز عالمي للابتكار والاقتصاد الرقمي. وتأتي مشاركة وزارة الاقتصاد والسياحة في نسخة 2026 للمرة الثالثة على التوالي ضمن جهودها لدعم نمو الشركات الناشئة الإماراتية وتعزيز حضورها في المنصات الدولية.

خلال مشاركتها في الدورة 126 للمجلس برئاسة معالي عبد الله بن طوق المري

الإمارات تستضيف الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة.. وتؤكد دعمها للجهود الدولية لتعزيز الاستدامة والابتكار السياحي

›› معالي عبدالله بن طوق:

الإمارات بتوجيهات قيادتها الرشيدة رسخت نموذجاً متقدماً ومتكاملاً للتطوير السياحي يقوم على الشراكة والانفتاح والتنوع

- استعراض مبادرات الدولة لدعم تنميتها السياحية.. بما فيها إطار قياس استدامة السياحة وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات والتجارب السياحية والاستثمار في الكفاءات

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، في أعمال الدورة 126 للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، التي عقدت في مدينة طليطلة بالمملكة الإسبانية، حيث أكدت الدولة التزامها الراسخ بدعم الجهود الدولية الرامية إلى تطوير قطاع سياحي عالمي أكثر استدامة ومرونة وابتكاراً، وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الازدهار للمجتمعات.

وشهدت الدورة اعتماد اختيار دولة الإمارات لاستضافة اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة خلال النصف الثاني من عام 2026، كما ناقش الاجتماع عدداً من الملفات الاستراتيجية المرتبطة بمستقبل القطاع السياحي العالمي، شملت تنفيذ برنامج عمل المنظمة، والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، والعمل المناخي، والاستثمار السياحي، والإحصاءات السياحية، إضافة إلى التحضيرات الخاصة بالسنة الدولية للسياحة المستدامة والمرنة 2027، ورؤية المنظمة للفترة 2026-2029.

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري، خلال مشاركة الدولة، أن قطاع السياحة العالمي يمر بمرحلة مفصلية تتطلب تعزيز التعاون الدولي وتكامل الجهود بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، بما يضمن بناء منظومة سياحية أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية واستثمار الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار.

أخبار وزارة الاقتصاد والسياحة

وأشار معاليه إلى أن دولة الإمارات، بفضل توجيهات القيادة الرشيدة، رسّخت نموذجاً سياحياً متقدماً ومتكاملاً يقوم على الشراكة والاستدامة والابتكار والانفتاح الاقتصادي والتنوع السياحي، ما جعلها واحدة من أبرز الوجهات السياحية العالمية وأكثرها تنافسية، وأسهم في تعزيز مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة الدولة مركزاً عالمياً للسياحة والأعمال والاستثمار.

وأوضح معاليه أن استراتيجية الإمارات للسياحة 2031 تمثل خارطة الطريق الوطنية لتعزيز نمو القطاع خلال السنوات المقبلة، حيث تستهدف رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 450 مليار درهم، واستقطاب 100 مليار درهم من الاستثمارات السياحية الجديدة، وزيادة عدد النزلاء الفندقيين إلى ٤٠ مليون نزيل سنوياً، بما يدعم مستهدفات الدولة في التنويع الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأضاف معالي بن طوق أن دولة الإمارات تواصل تنفيذ مجموعة من المبادرات الوطنية الرائدة التي تدعم هذه التوجهات، بما في ذلك الميثاق الوطني للسياحة، وتطوير حساب السياحة الفرعي للدولة، وتطبيق إطار قياس استدامة السياحة، ومبادرة الجولات السياحية الكبرى في الدولة، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تطوير الخدمات والتجارب السياحية وإدارة الوجهات، إلى جانب دعم الابتكار والاستثمار وتطوير الكفاءات الوطنية في القطاع.

إلى ذلك، أكدت دولة الإمارات خلال أعمال المجلس دعمها لرؤية منظمة الأمم المتحدة للسياحة لتحقيق التنمية السياحية عالمياً خلال المرحلة المقبلة تحت قيادة سعادة شيخة ناصر النويس، الأمين العام للمنظمة، والتي تركز على تعزيز كفاءة المنظمة، وتوسيع أثرها التنموي، ودعم الابتكار والتحول الرقمي، وتعزيز الاستثمار السياحي، وتطوير الإحصاءات والبيانات السياحية، بما يسهم في تحقيق قيمة أكبر للدول الأعضاء.

وفي إنجاز يعكس الثقة الدولية المتزايدة بالمكانة التي وصلت إليها دولة الإمارات في قطاع السياحة، اعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة استضافة دولة الإمارات للدورة الـ (127) خلال النصف الثاني من عام 2026.

وأوضح معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، أن هذا القرار يؤكد الشراكة المتينة بين دولة الإمارات ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، ويدعم الالتزام المشترك للجانبين بتعزيز السياحة كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتبادل الثقافي والمعرفي والتعاون الدولي. كما يعكس هذا الاختيار المكانة المتقدمة التي حققتها دولة الإمارات على خريطة السياحة العالمية، ونجاحها في بناء منظومة سياحية متطورة تجمع بين الاستدامة والابتكار والتنافسية والشراكات الدولية.

وأكدت دولة الإمارات أن استضافة الدورة الـ (127) للمجلس التنفيذي تمثل فرصة مهمة لتعزيز الحوار الدولي حول مستقبل السياحة العالمية، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجالات الاستثمار السياحي، والتحول الرقمي، والاستدامة، والابتكار، وبناء القدرات، بما يسهم في دعم جهود المنظمة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تتقاطع مع رؤية دولة الإمارات للتنمية السياحية، حيث سيوفر الاجتماع منصة دولية شاملة تجمع صناع القرار وقادة القطاع السياحي من مختلف دول العالم لمناقشة التحديات والفرص المستقبلية، وتعزيز التعاون الدولي في تطوير السياسات والمبادرات التي تدعم نمو القطاع واستدامته.

واختتمت دولة الإمارات مشاركتها في أعمال المجلس بتأكيد التزامها بمواصلة العمل مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة والدول الأعضاء والشركاء الدوليين من أجل تعزيز مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم التعافي والنمو الاقتصادي العالمي، وترسيخ دور القطاع كجسر للتواصل الحضاري والتقارب بين الشعوب والثقافات، بما ينسجم مع رؤية الإمارات في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.

محمد بن راشد يعتمد حزمة قرارات لتعزيز المرونة الصناعية في الدولة ودعم المنتجات الوطنية

اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، "رعاه الله"، حزمة من القرارات والمبادرات ضمن مجلس الوزراء واستعرض سموه مستجدات التحضير للنسخة الخامسة من منصة "اصنع في الإمارات".

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "اعتمدنا حزمة من المبادرات والقرارات لدعم القطاع الصناعي الوطني... تشمل إنشاء صندوق وطني بقيمة مليار درهم للمرونة الصناعية بما يدعم توطين الصناعات الحيوية، ويعزز مرونة سلاسل الإمداد، ويسرع من تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإنتاج والتشغيل والتخطيط".

كما قال سموه: "أقررنا توسيع نطاق "برنامج المحتوى الوطني" ليكون إلزامياً ويشمل جميع الجهات الحكومية الاتحادية والشركات الوطنية، واعتمدنا سياسة لدعم حضور المنتجات الوطنية في منافذ البيع والمنصات الإلكترونية... هدفنا توطين أكثر من 5000 منتج حيوي بالكامل".

وأضاف صاحب السمو: "واطلعنا على استعدادات انطلاق منصة "اصنع في الإمارات 2026" التي تضم آلاف المستثمرين والمصنعين وقادة الصناعة من مختلف دول العالم في العاصمة أبوظبي... الإمارات مستمرة بثقة في ترسيخ مكانتها مركزاً اقتصادياً وصناعياً عالمياً".

وتضمنت حزمة القرارات قراراً بإنشاء الصندوق الوطني للمرونة الصناعية بقيمة مليار درهم وذلك لدعم توطين الصناعات الحيوية وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد في الدولة وفقاً للأحكام والشروط التي يتم تحديدها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وسيساهم الصندوق في دعم توطين الصناعات الحيوية وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد في الدولة، بما يسهم في تحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الجاهزية الصناعية الوطنية في المنتجات الحيوية لضمان استمرارية الإمداد وتعزيز الأمن الاقتصادي للدولة، مع توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ وإدارة المخاطر، إضافة إلى توسعة التصنيع المحلي، وبناء مخزون استراتيجي للمنتجات الصناعية الحيوية، ودعم تطوير سلاسل القيمة الصناعية في المجالات الاستراتيجية، وتسريع تبني حلول الذكاء الاصطناعي في الإنتاج والتشغيل، وتخصيص موارد الصندوق بما يعكس أولويات الأمن الغذائي والقطاعات الصناعية

الحيوية، ويدعم تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي واستدامة سلاسل الإمداد في قطاعات متعددة تشمل الصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، والصناعات المعدنية الأولية، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية، بالإضافة إلى الصناعات الدوائية، والمكونات الدوائية الفعالة، والمستلزمات الطبية، والتكنولوجيا المتقدمة، والتشييد والبناء، وغيرها من المنتجات والمجالات ذات الأولوية.

وفي ذات الإطار، وافق مجلس الوزراء على تعديل نطاق تطبيق برنامج القيمة الوطنية المضافة (المحتوى الوطني)، وذلك بتحويل البرنامج من إطار تحفيزي إلى إطار إلزامي في قطاعات محددة، وتوسيع نطاق التطبيق ليشمل الجهات الحكومية الاتحادية، والشركات المملوكة للحكومة بنسبة 25% أو أكثر. ويهدف هذا القرار إلى توجيه الطلب الحكومي والمؤسسي نحو المنتجات الوطنية الحيوية ذات الأولوية، وإلزام القطاعات الأساسية بتطبيق البرنامج بما يعزز استمرارية الإمدادات ويرفع جاهزية سلاسل التوريد لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز حضور المنتجات الوطنية عالمياً، وتسخير الإنفاق الحكومي كأداة استراتيجية لتوطين الصناعات الأساسية وتعزيز الأمن الصناعي الوطني.

كما تضمنت قرارات مجلس الوزراء الموافقة على اعتماد سياسة تعزيز حضور المنتجات الوطنية في منافذ البيع ومنصات البيع الرقمية، والتي تهدف إلى تعزيز حضور المنتجات الوطنية في منافذ البيع والمنصات الإلكترونية، ورفع وعي المستهلكين بأهمية اختيار المنتجات المصنعة في دولة الإمارات من خلال حملات إعلامية وتعريفية، إضافة إلى تمكين المصانع الوطنية من الدخول إلى سلاسل التوريد الرئيسية، وتحفيز الطلب المحلي لدعم استقرار السوق واستمرارية الإمدادات.

وستشمل المرحلة الأولى من المشروع المنتجات الأساسية التي تتوفر لها طاقات إنتاجية محلية ويمكن زيادتها عند الحاجة، منها: المياه المعبأة، الحليب ومنتجات الألبان، البيض، الدواجن الطازجة والمبردة، الخبز والمخبوزات الأساسية، الطحين، الزيوت النباتية المعبأة محلياً، الخضروات المحلية الموسمية، حيث سيتم التنسيق مع الجهات المعنية ومؤسسات القطاع الخاص ومراكز التجزئة ومنصات البيع الرقمية لتخصيص مساحات محددة لعرض المنتجات المصنعة في الدولة ضمن الفئات المستهدفة ووفق ضوابط ومعايير سيتم تطبيقها تدريجياً.

من جانب آخر، اعتمد مجلس الوزراء قراراً بإنشاء لجنة جمع البيانات الصناعية، برئاسة سعادة حسن جاسم النويس، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وعضوية ممثلي عدد من الجهات الاتحادية والمحلية المعنية، حيث ستتولى اللجنة تحديد الأنشطة الصناعية والبيانات الصناعية ذات الأثر الاستراتيجي وفق الأولويات الوطنية، وتسريع آليات وأنظمة جمع وتوفير البيانات الصناعية المطلوب توفرها في السجل الصناعي لكافة المنشآت الصناعية القائمة داخل الدولة، وتسريع الربط بالأنظمة والسجلات الإلكترونية المتوفرة لدى وزارة الاقتصاد والسياحة ووزارة التجارة الخارجية ووزارة الاستثمار ودوائر التنمية الاقتصادية والمناطق الحرة، إضافة إلى تحليل التحديات المتعلقة بجمع وتوفير البيانات الخاصة بالسجل الصناعي، واقتراح الحلول اللازمة لضمان توفرها بشكل آني ومستدام، وتحديد أية تعديلات تشريعية لازمة.

وارتباطاً بهذه القرارات الوطنية، قال معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجاب، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة: "تؤكد هذه القرارات رؤية قيادتنا الرشيدة في ترسيخ نموذج صناعي وطني أكثر مرونة واستدامة، قائم على توطين الصناعات الحيوية، وتعزيز سلاسل الإمداد، وتوجيه الطلب نحو المنتج الوطني، وتسريع تبني الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل الإنتاج والتخطيط، بما يدعم تنافسية قطاع الصناعة ويعزز مساهمته في نمو الاقتصاد".

الاقتصاد الإماراتي يواصل الصعود وتعزيز مكانته العالمية في 2026

واصل الاقتصاد الإماراتي مساره التصاعدي خلال الأشهر الأولى من عام 2026، مع تعزيز متانة القطاع المالي والمصرفي وارتفاع مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار، وفقا لبيانات رسمية وتقارير محلية ودولية.

وعزز الاقتصاد الإماراتي ريادته المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وأثبت أنه نموذج يحتذى به في الاستقرار والمرونة في مواجهة مختلف المتغيرات والتحديات.

وأظهر تقرير التطورات النقدية والمصرفية لشهر فبراير 2026، الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ارتفاع إجمالي الأصول المصرفية بنسبة 1.1% لتتجاوز 5.472 تريليون درهم، مقارنة بـ 5.414 تريليون درهم في يناير 2026.

وارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 1.2% إلى 2.63 تريليون درهم، مدعوما بزيادة الائتمان المحلي بمقدار 20.6 مليار درهم، فيما سجلت الودائع المصرفية نموا بنسبة 1.9% لتصل إلى 3.4 تريليون درهم، مع زيادة ودائع المقيمين بنسبة 1.7% لتبلغ 3.098 تريليون درهم.

ويتمتع القطاع المالي الإماراتي بمستويات متقدمة من الاستقرار، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 17% في مطلع مارس 2026، في حين تجاوز معدل تغطية السيولة 146.6%، ما يفوق المعايير الدولية والرقابية.

وعززت البنوك الإماراتية حضورها في قائمة مجلة "فوربس" لأفضل بنوك العالم 2026، حيث ضمت القائمة عددا من أبرز المؤسسات المالية في الدولة مثل "أبوظبي الأول" و"البنك التجاري الدولي" و"أبوظبي التجاري" و"الإمارات الإسلامي" و"الإمارات دبي الوطني" و"دبي التجاري".

من جهتها، أعلنت وزارة المالية أن وكالة "موديز للتصنيف الائتماني" استكملت مراجعة دورية للتصنيفات الائتمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 30 مارس 2026، حيث جرى إعادة تقييم مدى ملاءمة التصنيف الحالي، والذي ظل دون تغيير عند "Aa2" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي هذا السياق، ثبتت وكالة "S&P Global Ratings" التصنيف الائتماني السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة عند AA / A-1+ للعملتين المحلية والأجنبية، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أخبار اقتصادية

وأوضحت الوكالة أن الاقتصاد الإماراتي يستند إلى مستويات عالية من المرونة المالية والاقتصادية، مدعوما بصافي أصول حكومية مجمعة تقدر بنحو 184% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، فيما تبلغ الأصول السائلة الحكومية نحو 210% من الناتج المحلي الإجمالي.

وواصلت الإمارات تعزيز استراتيجية التجارة الخارجية التي تنفذها تحت مظلة برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، الذي يهدف إلى رفع قيمة التجارة غير النفطية إلى ٤ تريليونات درهم بحلول عام 2031.

ووقعت الدولة خلال الربع الأول من عام 2026 اتفاقيات مع الفلبين ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى جمهورية الغابون.

وتصدر الاقتصاد الإماراتي مؤشرات دولية بارزة، حيث دخلت الدولة للمرة الأولى ضمن قائمة العشرة الكبار عالمياً في صادرات السلع، محتلة المرتبة التاسعة وفق تقرير منظمة التجارة العالمية.

وأشار التقرير إلى أن التجارة الخارجية الإجمالية لدولة الإمارات سجلت 6 تريليونات درهم في عام 2025، بنمو 15% مقارنة مع عام 2024، فيما بلغت تجارة الخدمات لأول مرة ١.١٤ تريليون درهم، وارتفعت تجارة السلع غير النفطية بنسبة 27% لتصل إلى 3.8 تريليون درهم.

وعززت شركة مبادلة للاستثمار مرونة محفظتها الاستثمارية، حيث بلغت قيمة أصولها ١.٤ تريليون درهم، مع عائد تراكمي يفوق 10% على مدى خمس وعشر سنوات. كما دخلت "أدنوك" قائمة أكثر 100 علامة تجارية قيمة على مستوى العالم، محتفظة بمكانتها كأكثر علامة قيمة في دولة الإمارات للعام الثامن على التوالي، مع ارتفاع قيمتها بنسبة 11% لتصل إلى 21.13 مليار دولار، محققة نموا يتجاوز 350% منذ عام 2017.

وسجلت دبي أعلى تصنيف لها في مؤشر المراكز المالية العالمية (GFCI)، متقدمة إلى المركز السابع، ما يعكس صعودها كواحدة من أبرز المراكز المالية عالمياً.

وحققت الإمارات نمواً لافتاً في عدد الشركات المسجلة في السجل الاقتصادي، الذي وصل إلى أكثر من 1.45 مليون شركة حتى نهاية فبراير 2026.

وفي هذا السياق، سجلت غرفة تجارة دبي انضمام 2709 شركات جديدة في مارس 2026، فيما كشفت دائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة عن نمو عدد الرخص الصادرة والمجددة بنسبة 1% خلال الربع الأول من العام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. كذلك أصدرت دائرة التنمية الاقتصادية في عجمان 1617 رخصة جديدة خلال الربع الأول من عام 2026، و8777 رخصة مجددة، في مؤشر يعكس استقرار بيئة الأعمال واستمرار نشاط المنشآت في الإمارة، بعدما ارتفعت الرخص المجددة بنسبة 7% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025.

وعلى صعيد سندات الخزينة، حقق مزاد سندات الخزينة الحكومية "T-Bonds" المقومة بالدرهم الإماراتي لشهر مارس 2026 نجاحاً كبيراً، بإجمالي حجم إصدار بلغ 1.1 مليار درهم.

وشهد المزاد طلباً قوياً من قبل البنوك المتعاملة على شريحة سندات الخزينة المستحقة في سبتمبر 2027، والشريحة المستحقة في يناير 2031، حيث بلغ إجمالي قيمة العطاءات المقدمة 4.85 مليار درهم إماراتي، ما يعادل نحو 4.4 أضعاف حجم الإصدار.

الإمارات ترسخ مكانتها مركزاً عالمياً لتأسيس الشركات وانطلاق رواد الأعمال

تواصل دولة الإمارات ترسيخ مكانتها بوصفها واحدة من أكثر الوجهات العالمية جاذبية لتأسيس الشركات وانطلاق رواد الأعمال، مدفوعة بمنظومة تشريعية وتنظيمية متطورة، وبنية تحتية رقمية ولوجستية متقدمة، وسياسات اقتصادية مرنة عززت قدرتها على استقطاب المواهب والاستثمارات والشركات الناشئة لتنافس أكبر اقتصاديات العالم وأكثرها تقدماً في هذا الإطار.

وأكد مختصون وقائمون على شركات في تصريحات لوكالة أنباء الإمارات "وام"، أن استمرار الإمارات في تصدر المؤشرات الدولية المرتبطة بتأسيس وريادة الأعمال يعكس نجاح نموذجها الاقتصادي في بناء منظومة مترابطة تجمع بين متطلبات النجاح كافة.

وقالت ديانا سيشي، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة "CICHE International Trade & Investment" المتخصصة في التجارة الدولية، إن الإمارات تعد من أكثر الوجهات جاذبية للأعمال والشركات الناشئة عالمياً، بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، إلى جانب بنيتها التحتية المتطورة وبيئتها التنظيمية المرنة التي تدعم النمو والتوسع الدولي.

وأضافت أن الموقع الجغرافي للدولة يتيح الوصول إلى مليارات المستهلكين ضمن نطاق رحلة جوية واحدة، فيما تعزز شبكة الربط الجوي المتنامية مكانة الإمارات مركزاً عالمياً للأعمال والتجارة، مشيرةً إلى أن المناطق الحرة، والتملك الأجنبي الكامل، وسهولة تأسيس الشركات، والإقامة الذهبية للمستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب الكفاءات، عززت جاذبية الدولة لاستقطاب المواهب والاستثمارات.

وأكدت أن الإمارات تتمتع بقوة فريدة بوصفها بيئة متعددة الثقافات تضم نحو 200 جنسية، ما يجعلها تتخطى كونها مركزاً للأعمال، لتشكل منظومة متكاملة للتواصل العالمي.

وأشارت إلى أن التوجه الحكومي نحو تحويل 50% من الخدمات الحكومية إلى الذكاء الاصطناعي، إلى جانب السعي لجعل القطاع الخاص أكثر جاهزية في هذا المجال، يعكس رؤية مستقبلية مستمرة.

من جانبه، قال ويليم فان ويك، المدير العام لمكتب "إتش دي آي جلوبال" في دبي، إن الإمارات رسخت مكانتها وجهة جاذبة للشركات الناشئة ورواد الأعمال والشركات القائمة على الابتكار، بفضل الأطر التنظيمية المتقدمة والبنية التحتية الرقمية المتطورة والتركيز المستمر على الابتكار.

وأضاف أن هذا الزخم عزز مكانة الإمارات مركزا رائدا للتكنولوجيا المالية، من خلال نموذج يوازن بين تسريع الابتكار وترسيخ الأطر التنظيمية، مستنداً إلى منظومة متقدمة تقودها جهات مثل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي.

وأوضح أن النمو في القطاع لم يعد يُقاس فقط بالتقنيات الجديدة أو حجم الاستثمارات، بل بقدرة المنظومات على التوسع بشكل آمن ومستدام، خاصة مع تسارع توجهات التمويل المدمج، والذكاء الاصطناعي، ونماذج التمويل المفتوح، مؤكداً أن الإمارات تمتلك المقومات التي تؤهلها لقيادة نمو هذا القطاع والمساهمة في رسم ملامح مرونة المنظومات الرقمية عالمياً.

بدوره، قال عاقب جاديت، الشريك المؤسس في شركة Disrupt.com المتخصصة في بناء المشاريع والشركات التقنية، إن الإمارات تمثل اليوم أحد أبرز المراكز العالمية لإطلاق الشركات الناشئة نحو الأسواق الدولية، بفضل بيئة أعمال متكاملة تجمع بين البنية التحتية المتقدمة والسياسات المرنة ورأس المال وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.

وأضاف أن اختيار الإمارات مقرا للانطلاق بدلاً من مراكز عالمية مثل سان فرانسيسكو أو لندن جاء استناداً إلى أسس عملية واضحة، موضحاً أن الدولة نجحت في إزالة العوائق أمام الركائز الأساسية لبناء الشركات، والمتمثلة في البنية التحتية والسياسات ورأس المال والوصول إلى الأسواق.

وأشار إلى أن الإمارات كانت من بين 4 دول فقط حققت أو تجاوزت الحد الكافي في جميع شروط منظومة مؤشر ريادة الأعمال.

وأكد أن الإمارات وفرت للشركات الناشئة البيئة المناسبة لتحويل طموحاتها إلى نتائج ملموسة على المستوى الدولي، إذ أزالت العديد من العوائق أمام هذه الشركات لاسيما من خلال السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في معظم القطاعات، وتوفير إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة المؤهلة، وحرية حركة رؤوس الأموال.

وأظهرت تقارير دولية أن الإمارات نجحت في بناء بيئة أعمال متكاملة تدعم تأسيس المشاريع الجديدة وتسريع نموها وتوسعها العالمي .. كما تدعم مؤسسات الدولة بكافة مجالات عملها من وزارات ودوائر ريادة الأعمال وأصحاب الأفكار، وتقود مجموعة من المبادرات التي تدعم الابتكار والريادة.

وفي هذا الإطار، صُمم صندوق الإمارات للنمو لتمكين الشركات الإماراتية من التوسع في 4 قطاعات رئيسية هي التصنيع، والغذاء والزراعة، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا المتقدمة، فيما يسهم صندوق خليفة في تعزيز كفاءة رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء القدرات، وتوفير مصادر التمويل والخدمات، وتسهيل التواصل بين الجهات المعنية وأصحاب المشاريع، ونشر ثقافة ريادة الأعمال.

من جانبه، يدعم "هب 71" الشركات الناشئة الواعدة في تسريع رحلتها على طريق النموّ، من خلال ربطها بالمستثمرين والشركاء لتسهيل حصولها على الاستثمارات وإنجاز الصفقات التجارية، ويقدم مجموعة من البرامج والحوافز لتمكين الشركات الناشئة من النموّ في مختلف مراحل تطوّرها.

كما تم تصميم صندوق محمد بن راشد للابتكار لرواد الأعمال والمبتكرين الذي يسعى لدعم المبتكرين لتخطي التحديات، ويضع برامج لتلبية الاحتياجات المختلفة لكل مبتكر، فيما أعلن مقرّ روّاد أعمال دبي، المبادرة المشتركة بين دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي وغرفة دبي للاقتصاد الرقمي، في نهاية أبريل 2026، عن إتمامه بنجاح المرحلة الأولى من برامج مسرّعات الأعمال، التي أسهمت في تقديم نموذج عملي جديد يُسرّع تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة وقابلة للتنفيذ.

وتصدرت دولة الإمارات للعام الخامس على التوالي تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2026–2025، متفوقةً على العديد من الاقتصادات المتقدمة، وصُنفت ضمن أفضل 5 دول في التقرير من حيث قدرة شركاتها الناشئة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وفي السياق ذاته، صنف مؤشر "بيئة الأعمال للمبتكرين" الصادر عن منصة StartupBlink المتخصصة في أبحاث بيئات ريادة الأعمال والشركات الناشئة، الإمارات ضمن أفضل خمس بيئات أعمال عالمية والأولى على مستوى المنطقة.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY & TOURISM

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

Avail the Ministry of Economy & Tourism services in simple and easy steps by visiting the **website or via our smart application**:

www.moet.gov.ae

MoET - UAE

احصلوا على خدمات وزارة الاقتصاد والسياحة بخطوات بسيطة وسهلة عبر الموقع الإلكتروني او التطبيق الذكي:

www.moet.gov.ae

MoET - UAE

Download now حمل الآن

Download on the App Store | GET IT ON Google Play

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عنوزارة الاقتصاد والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد والسياحة